جـامعة السـودان لـلعلوم والتـكنـولـوجيـا
كـليــة الـدراســات التـجـاريــة
قسم الإقتصاد التطبيقي

أثر الحظر الإقتصادي علي اداء الإقتصاد السوداني
(2016 – 1989)م

The Impact of the Econmic Embargo on the Performance of the Sudanese Economy
(2016 – 1989)م

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد :

خالـد موسـي محمد عبدالبـاقي
خباب عبدالدافع مساعد امام
محمد ابـراهيـم سليمـان يـحـي
محمد ابـوبـكـر ابـراهيــم محمد

إشراف :

د: ميساء سعيد احمد سعيد

سبتمبر 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي:

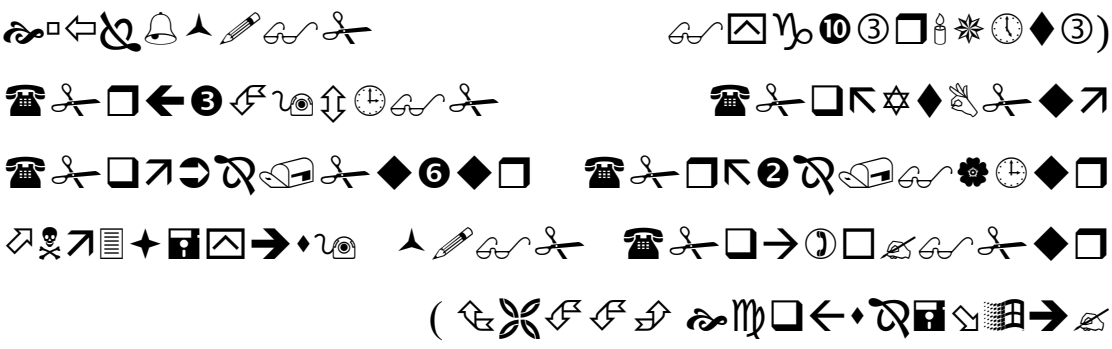

صدق الله العظيم

سورة آل عمران

الأية (200)

الإهـداء

نهدي هذا الجهد المتواضع الى سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم خير الخلق وأهداها

وأكرم العباد وأتقاها وفيض الرحمة وسقياها وشمس المعرفة وضحاها وغيث

المكارم وندها اللهم إنك تعلم أن هذا النبي المصطفي حبيب قلوبناوهواها

وانه غاية أشواقنا ومناها ونداء ارواحنا ومبتقاها فصل عليه

أجمل صلوات وابهاها وسلم عليه ازكى تسليماتٍ

واوفاها وبارك عليه اتم بركاتٍ وانماها

ونسوق ارق الكلمات عزوبة ، واصدق المعاني رونقاً، و أجمل الهدايا معناً تلك التى تهدى من

قلوباً صادقة ملفحة بالوشاح الى اللاتي يصنعن من نفوسهن شمعة تضيء

وتحترق فتخبوا نيرانها فيشمل الإجلال لهن في نفوسنا.....امهاتنا

والى من تحملوا الصعاب وكابدوا في وصولنا الي هذه

المرحلة .....ابائنا

والي كل من اسدى لنا معروفاً ومن علمنا حرفاً واحداً في خدم هذه المسيرة الطويلة .

الشكر والعرفان

الشكر لله اولاً علي توفيقة لنا لإكمال هذا البحث والشكر الي ذلك الصرح الشامخ

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

والشكر الي ذلك الجبل الشامخ الدكتورة / **ميساء سعيد أحمد** الي ما قدمته لنا من دعم ومساندة علي رحابة صدرها وحسن تعاونها وعلي إشرافها الكامل علي إعداد هذا البحث علي الوجه المطلوب ثم الشكر موصول الي بنك السودان المركزي و الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الإستثمار الإتحادية والى كل من أعاننا في هذا البحث .

المستخلص

تناولت هذه الدراسة أثر الحظر الإقتصادي علي اداء الإقتصاد السوداني حيث تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على الحظر الإقتصادي المفروض على السودان وأثره علي الوضع الإقتصادي في ظل متغيرات الدراسة . وتتمثل الأهمية في أثراء المكتبة بالمعلومات حول موضوع الحظر الإقتصادي وكذالك تفيد جهات الإختصاص في إتخاذ القرار المناسب في ظل الحظر الإقتصادي المفروض على السودان كما تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالإعتماد على المصادر الأولية والثانوية والتي تشمل المراجع والكتب والندوات والأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات و التقارير وعلى ما هو متوفر من الإنترنت ، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن الحظر الإقتصادي المفروض على السودان أثر على الجهاز المصرفي بسبب شح النقد الأجنبي وكذلك لا توجد علاقة بين الحظر الإقتصادي والإستثمارات الأجنبية المباشرة لم يؤدي الحظر الى إنخفاض قيمة الصادرات الزراعية كما أدي الحظر الإقتصادي الى إنخفاض معدلات النمو وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها في إنخفاض حجم التعاملات المصرفية بين السودان والدول الخارجية وكذلك إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي نتيجة لإنخفاض دخول الأفراد و نجد أن الحظر الإقتصادي لم يؤثر علي الصادرات الزراعية بسبب الطلب العالمي المتزايد عليها وكذلك لم تتأثر الإستثمارات الاجنبية المباشرة بالحظر الإقتصادي وتتمثل أهم التوصيات في العمل علي زيادة المراسلات

لخلق تعاملات بنكية بالخارج وكذلك العمل علي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الصادرات الزراعية وتفعيل مصادر النمو الإقتصادي في السودان .

Abstract

The study examined the effect of the economic embargo on the performance Sudanese economic This study aims to identify the economic embargo imposed on Sudan and the economic situation in light of the study variables The importance of the Library's wealth is information on the subject of the economic embargo. The competent authorities also benefit from the economic embargo imposed on the Sudan. The analytical descriptive method was also used, relying on primary and secondary sources, including references, books, symposiums and scientific papers presented at conferences and reports. What is available from the Internet The problem of the study is that the economic embargo imposed on the Sudan has affected the banking system due to the lack of foreign exchange and there is no relationship between the economic embargo and foreign direct investments. The ban did not lead to a decrease in the value of agricultural exports. The economic embargo led to low growth rates. In the decrease in the volume of banking transactions between Sudan and foreign countries, as well as the low rates of economic growth due to the decline in incomes of individuals and find that the economic embargo did not affect the agricultural exports because of the increasing global demand for them and was not affected by Foreign direct investment in the economic embargo The main recommendations

in the work to increase correspondence to create banking transactions abroad as well as work to attract foreign direct investment and encourage agricultural exports and activate the sources of economic growth in Sudan.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	ه
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ز
الفصل الأول : الإطار المنهجي	1 – 10
المبحث الأول : المقدمة	1
اولاً : مشكلة البحث	2
ثانياً : فرضيات البحث	2
ثالثاً : أهداف البحث	3
رابعاً : أهمية البحث	3
خامساً : منهجة البحث	3
سادساً : مصادر جمع المعلومات	4
سابعاً : حدود البحث	4
ثامناً : هيكل البحث	4
الموضوع	**الصفحة**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني : الإطار النظري	11 – 37
التمهيد	12

المبحث الأول : الحظر الإقتصادي	13
1-تعريف الحظر الإقتصادي	13
2-أهداف الحظر الإقتصادي	14
3-طبيعية الحظر الإقتصادي والعقوبات الإقتصادية	14
4-ابرز الأثار المترتبة علي الحظر الإقتصادي	15
المبحث الثاني : متغيرات الدراسة	17
اولاً : النمو الإقتصادي	17
1--تعريف النمو الإقتصادي	17
2-التعميم في مفهوم النمو الإقتصادي	17
3-أنواع النمو الإقتصادي	18
4-مصطلحات تتعلق بالنمو الإقتصادي	20
ثانياً الجهاز المصرفي	22
1- تعريف الجهاز المصرفي	22
2- هيكل وظائف النظام النقدي المصرفي	22
3- مكونات الجهاز المصرفي	23
الموضوع	**الصفحة**
4- وظائف النظام النقدي المصرفي	24
5-خصائص النظام المصرفي	25
6-أهمية الجهاز المصرفي الإقتصاد الوطني	26
ثالثاً : الإستثمارات الأجنبية المباشرة	27
1-مفهوم الإستثمار	27
2-أنواع الإستثمار	28
3-محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	29
رابعاً : الصادرات الزراعية	33
1-تعريف الصادرات	33
2-أهم محاصيل الصادرات الزراعية	33
3-دور الصادرات الزراعية في الإقتصاد الوطني	35
4-وضع الصادرات السودانية	36

5-هيكل الصادرات السودانية	36
الفصل الثالث : ملامح عن الإقتصاد السوداني	66 - 38
تمهيد	39
المبحث الأول : الإقتصاد السوداني قبل الحظر الإقتصادي في الفترة (1989 – 1996)م	40

الموضوع	الصفحة
1-خلفية اقتصادية عن هذه الفترة	40
2-الإقتصاد السوداني من عام (1989- 1991)م	42
3-نبذة تاريخية عن الحظر الإقتصادي	43
4-الإقتصاد السوداني من عام (1992- 1996)م	43
5-الإجراءات التصحيحة في هيكل الإقتصاد السوداني	45
المبحث الثاني الإقتصادي السوداني بعد الحظر الإقتصادي في الفترة (1997 – 2016)م	51
1-تاريخ تطبيق الحظر الإقتصادي علي السودان	51
2-السياسات المركزية في برنامج (1996 -2000)م الإصلاحية	51
3-محور الإستقرار المالي والجهاز المصرفي	54
4-تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي	54
5-تطورات الإقتصاد السوداني في ظل متغيرات الدراسة في الفترة (2000 – 2006)م	55
6-القطاع الزراعي في الفترة (1997 – 2013)م	56
7-التطورات في القطاع الزراعي	57
8-الإستراتيجية القومية	59
9-التطورات الخارجية التي واجهها الإقتصاد السوداني خلال تلك الفترة	60

الموضوع	الصفحة
10-التطورات في الفترة (2011 – 2016)م	61
الفصل الرابع : أثر الحظر الإقتصادي علي أدبيات النمو الإقتصادي	83 - 67
تمهيد	69
المبحث الأول :أثر الحظر الإقتصادي علي أدبيات النمو الإقتصادي	70
اولاً :أثر الحظر الإقتصادي علي النمو الإقتصادي في السودان	70
ثانياً : أثر الحظر الإقتصادي علي الجهاز المصرفي	73
ثالثاً : : أثر الحظر الإقتصادي علي الإستثمارات الإجنبيه المباشرة	76
رابعاً : : أثر الحظر الإقتصادي علي الصادرات الزراعية	79
المبحث الثاني : إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	82
-الفرضية الأولي	82
-الفرضية الثانية	82
-الفرضية الثالثة	83
-الفرضية الرابعة	83
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	87 – 85
اولاً : النتائج	85
أ - نتائج تتعلق بالفرضيات	85
ب – نتائج عامة	85
ثانياً : التوصيات	87
الموضوع	**الصفحة**
أ – توصيات تتعلق بالفرضيات	87
ب – توصيات عامة	87
ج- مقترحات لبحوث مستقبلية	89
المراجع	91
الملاحق	95

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	متغيرات الدراسة فترة ما قبل الحظر الإقتصادي (1989-1996)م	65
2	متغيرات الدراسة فترة ما بعد الحظر الإقتصادي (1997-2016)م	66
3	النمو الإقتصادي فترة ما قبل الحظر الإقتصادي (1989-1996)م	70
4	النمو الإقتصادي فترة ما بعد الحظر الإقتصادي (1996-2016)م	71
5	التحويلات الجارية فترة ما قبل الحظر الإقتصادي (1989-1996)م	73
الرقم	**الموضوع**	**الصفحة**
6	التحويلات الجارية فترة ما بعد الحظر الإقتصادي (1997-2016)م	74
7	الإستثمارات الأجنبية المباشرة فترة ما قبل الحظر الإقتصادي (1989-1996)م	76
8	الإستثمارات الأجنبية المباشرة فترة ما بعد الحظر الإقتصادي(1997-1999)م	77
9	الإستثمارات الأجنبية المباشرة فترة ما بعد الحظر الإقتصادي (2000 - 2016)م	78
10	الصادرات الزراعية فترة ما قبل الحظر الإقتصادي (1989-1996)م	79
11	الصادرات الزراعية فترة ما بعد الحظر الإقتصادي (1996-2016)م	80

الفـصـل الأول

الإطار المنـهجي والدراسـات السـابقة

المبحث الأول : الإطـار المنـهجي

المبحث الثـانـي : الدراسـات السـابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

المقدمة :

يعاني الإقتصاد السوداني الكثير من المشكلات التي أدت إلي تدهوره بصورة واضحة ويعتبر الحظر الإقتصادي الذي فرضته بعض الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على البلاد كان له الأثر الواضح على الوضع الاقتصادي بشكل عام وامتدت أثاره بفرض ضغوط على الدول العربية بحظر تعاملاتها المصرفية مع السودان وتوسع امتداد دائرة الحظر الأمريكي مما دفع الدولة إلى إن تتجه إلى وضع دراسات وإتباع عدة إجراءات للمساهمة في حل الأزمة .

فقد كان الأثر واضحاً أيضاً على القطاع المصرفي مما أدى إلي انخفاض التعاملات المصرفية في السودان مع الدول الأخرى وأصبحت الدولة تتعامل عبر السماسرة الدوليين وازدادت حدة الحظر بعد انضمام الدول العربية وحظر تعاملاتها المصرفية مع السودان خاصة بعد انضمام المملكة العربية السعودية لدول الحظر الإقتصادي المفروض علي السودان مما ضيق الخناق على النظام المصرفي مما عرضه إلي مزيد من الخسارة والعزلة الإقليمية والدولية وكذلك قلت تحويلات العاملين بالخارج وأيضا الودائع مما افقد النظام المصرفي احد مصادر العملات الأجنبية[1] .

كما نجد أن الحظر الإقتصادي لم يؤدي إلي تقليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة وكذلك لم يؤدي الحظر الي إنخفاض كمية الصادرات الزراعية فأصبحت الدولة تصدر السلع الزراعية عبر دول معينة بالإضافة لإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية لبعض السلع مثل الصمغ العربي .

و أدى الحظر الإقتصادي إلي انخفاض معدلات النمو بسبب إنخفاض الناتج القومي ونتيجة كذلك لإنخفاض الدخول الحقيقية للافراد .

اولاً مشكلة الدراسة:

1/ برنامج المنتدى المصرفي رقم 105 – رفع العقوبات الإقتصادية عن السودان وتداعياته على القطاع المصرفي – يناير 2017م- أكاديمة السودان للعلوم المصرفية – مركز البحوث والنشرات والإستشارات .

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الحظر الإقتصادي المفروض علي السودان منذ العام 1997م امتد تأثيره ليشمل الجهاز المصرفي و انخفاض معدل النمو بالسودان وكذلك أدى إلي تفويت عدد من الاستثمارات الأجنبية إضافة إلي انخفاض الصادرات.

وعليه تطرح تساؤلات المشكلة كالأتي :

1/ هل أدى الحظر الإقتصادي المفروض علي السودان إلي انخفاض معدل النمو ؟

2/ إلي أي مدى تأثر الجهاز المصرفي في السودان بالحظر الإقتصادي ؟

3/ إلي أي أثر الحظر الإقتصادي علي حجم الإستثمارات الأجنبية في السودان ؟

4/ إلي أي مدي تأثرت الصادرات الزراعية السودانية بالحظر الإقتصادي ؟

ثانياً فرضيات الدراسة :

1/ انخفاض معدل النمو الإقتصادي نتيجة للحظر الإقتصادي .

2/ انخفاض حجم التعاملات المصرفية بين السودان والدول الأخرى نتيجة للحظر المفروض عليها.

3/ انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد فرض الحظر الإقتصادي.

4/ انخفاض حجم الصادرات الزراعية السودانية نتيجة للحظر الإقتصادي .

ثالثاً الأهداف :

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي الحظر الإقتصادي المفروض علي السودان وطبيعته و تاريخ تطبيقه وأثر هذا الحظر علي الوضع الإقتصادي في السودان مع تحديد الإجراءات والتوصيات اللازمة لتلافي الخسائر المترتبة علي الحظر الإقتصادي والوسائل التي يمكن بها رفع الحظر الإقتصادي ما أمكن ذلك .

رابعاً الأهمية :

تعتبر هذه الدراسة إضافة إلي الدراسات الموجودة حول الحظر الإقتصادي بما في ذلك إثراء المكتبة بالمعلومات حول هذا الموضوع نظراً لقلة الدراسات المتعلقة به .

كذلك تفيد هذه الدراسة الجهات ذات الإختصاص سواء كانت مؤسسات عامة او خاصة في إتخاذ القرار المناسب بشأن الجهاز المصرفي والإستثمارات الأجنبية والصادرات الزراعية والنمو الإقتصادي.

خامساً منهجية الدراسة :

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن معتمداً في ذلك على المعلومات المتوفرة حول الظاهرة .

سادساً مصادر جمع المعلومات :

المصادر الأولية المراجع والمقابلات الشخصية و المصادر الثانوية الأوراق العلمية والتقارير الثانوية والمنشورات و المجلات العلمية .

سابعاً حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان

الحدود الزمانية : في الفترة ما بين (1989 – 2016م) .

ثامناً هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلي خمسة فصول كالآتي :

الفصل الأول ويشمل الإطار المنهجي للبحث وينقسم لمبحثين المبحث الأول المقدمة و الخطة والمبحث الثاني الدراسات السابقة ،أما الفصل الثاني يشمل الإطار النظري للدراسة وينقسم لمبحثين المبحث الأول تعريف الحظر الاقتصادي ومفاهيمه والمبحث الثاني متغيرات الدراسة ،والفصل الثالث يشمل ملامح عن الإقتصاد السوداني وينقسم لمبحثين المبحث الأول الإقتصاد السوداني قبل تطبيق الحظر الإقتصادي خلال الفترة من 1989م الى 1996م والمبحث الثاني يتناول الإقتصاد السوداني بعد تطبيق الحظر الإقتصادي خلال الفترة من 1997م الى 2016م .

الفصل الرابع ويشمل أثر الحظر الإقتصادي على الإقتصاد السوداني وينقسم لمبحثين المبحث الأول يتناول أثر تطبيق الحظرالإقتصادي على متغيرات الدراسة و المبحث الثاني يتناول الخلاصة ومناقشة الفرضيات ، و أما الفصل الخامس يشمل النتائج والتوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1/ دراسة محمد عيسي (2013م):

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية ، وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود عوامل مؤثرة علي الصادرات غير البترولية في السودان ومعرفة تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة تأثير كل متغير من المتغيرات الأخرى ، تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء علي أهمية الصادرات غير البترولية بعد أن أصبحت الركيزة الأساسية للإقتصاد بعد خروج الصادرات البترولية ، وتتمثل أهم فرضيات الدراسة في أن هنالك علاقة طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممنوح للصادرات والصادرات غير البترولية ، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج القياسي ، واهم النتائج أن هنالك علاقة موجبة بين التمويل والصادرات غير البترولية في السودان وكذلك ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات غير البترولية ، من أهم التوصيات ضرورة قيام بنك متخصص في تمويل الصادرات وإنشاء هيئة تنمية الصادرات غير البترولية باعتبارها المورد الأساسي للإقتصاد السوداني[1].

2/ دراسة عبد الرحمن ادم (2012م) :

1/ محمد عيسي موسي احمد - العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية في السودان- الخرطوم - رسالة ماجستير في الإقتصاد التطبيقي (غير منشورة)- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لسنة 2013 م.

تناولت الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي بالسودان ، تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض مصادر التمويل بسبب عوامل متعددة مما أدى إلي انخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلي القطاع الإستثماري في السودان ، تمثلت أهمية الدراسة في مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي في السودان باعتباره من انجح الصادرات التمويلية ، ركزت فرضية هذه الدراسة في ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأنسب لتمويل القطاع الزراعي في السودان وتوجيهها له يساهم في تحقيق أهداف التنمية ، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة ، أهم نتائج هذه الدراسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في تحقيق أهداف التنمية وكذلك أثر عدم الاستقرار السياسي سلباً علي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن أهم التوصيات لهذه الدراسة توجيه اكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلي القطاع الزراعي و إزالة المعوقات التي تواجهه[1] .

3/ دراسة عادل محمد (2008م) :

تناولت الدراسة اثر الإستراتيجية القومية الشاملة علي أداء الجهاز المصرفي في السودان ، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن القطاع المصرفي السوداني ظل ولعقود كثيرة يعاني من عناصر ضعف ذاتي علي الرغم من محاولات الإصلاح العديدة لتنمية القطاع المصرفي السوداني وتنبع أهمية الدراسة في أن المصارف تقوم بدور الوساطة المالية وذلك بتوفير مصادر السيولة من الموارد لمعظم المؤسسات المالية وزيادة المشاريع الاستثمارية خاصة في الدول النامية ، ومن أهم الفرضيات فشلت معظم الخطط القومية قبل الإستراتيجية الشاملة في تطوير القطاع المصرفي نتيجة لعدم التحديد الواضح للأهداف الكمية والنوعية للجهاز المصرفي ، كما ساهم اعتماد القومية الشاملة علي سياسات فعالة في تحقيق أهداف الجهاز المصرفي السوداني ، اهم المناهج المتبعة في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ، أهم نتائج الدراسة تدهور الأوضاع الإقتصادية في السودان في عقد الثمانينات من القرن الماضي جراء مجموعة من العوامل والظروف المحلية والدولية انتهت بالركود الإقتصادي والتضخم وتراكم الديون الخارجية وتعطيل القدرات الوطنية[2].

4/ دراسة ندي مزمل (2008م) :

1/عبد الرحمن ادم محمود احمد – دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في السودان - رسالة ماجستير في الاقتصاد العام(غير منشورة) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا العام2012 .

2/ عادل محمد احمد صالح - اثر الإستراتيجية القومية الشاملة علي أداء الجهاز المصرفي في السودان – رسالة ماجستير في الإقتصاد (غير منشورة) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا العام 2008م.

تناولت الدراسة اثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية ، تمثلت مشكلة الدراسة في ان التركيز علي البترول وإهمال الصادرات غير البترولية ، وتعاني الصادرات غير البترولية العديد من المشاكل منها قلة التمويل الممنوح وارتفاع تكاليف التمويل والإنتاج إضافة إلي تعقيد إجراءات منح التمويل وتركيز التمويل علي قطاعات معينة وتنبع أهمية الدراسة داخل هيكل صادرات السودان غير البترولية واهم فرضيات الدراسة لا يوجد تأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح الصادرات غير البترولية علي حجم الصادرات السودانية اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي واهم النتائج يوجد تأثير معنوي علي تركيز التمويل الممنوح للصادرات غير البترولية علي حجم الصادرات السودانية [1].

5/ دراسة عثمان الطيب(2005م) :

تناولت موضوع الدراسة قياس تكاليف الصادرات الزراعية بالتطبيق علي صادرات السمسم وتتمثل مشكلة الدراسة في أن مجال التكاليف من المجالات المهمة في اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بالتسعير والتصدير من حيث حساب التكلفة بدقة والتأكد من عدم إهمال أي عنصر من عناصر التكلفة علي الرغم من الاتجاه نحو الإصلاح الزراعي وزيادة الإنتاج والإنتاجية ، وتأتي أهمية الدراسة في أن السودان قطر زراعي ممكن أن يعتمد بالكامل علي موارده الزراعية ، وتتمثل أهم فرضيات الدراسة في تطبيق معاير المحاسبة المالية ليس كافياً لقياس تكلفة المنتجات الزراعية ولقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث انه ليس هنالك نظام محاسبة تكلفة زراعية متبعة لقياس تكاليف إنتاج السمسم وأن القوائم المستفادة من المصادر المختلفة لا تنتهج الأدبيات المعروفة وتتمثل أهم التوصيات في انه يجب علي المصارف الاهتمام و الإلتزام بتوجيهات البنك المركزي [2].

7/ دراسة فتحية محمد (2000م) :

تناولت الدراسة الانتشار المصرفي وأثره في نشر الوعي المصرفي واستقطاب الودائع ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية هل يمكن للإنتشار أن يساهم في بقاء نمو الجهاز المصرفي ، ما هي سلبيات وايجابيات سياسة الإنتشار في السودان وأثرها علي المصارف والنشاط الاقتصادي ،

1/ ندي مزمل إبراهيم دياب - اثر التمويل المصرفي لتنمية الصادرات غير البترولية – رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م .

2/ عثمان الطيب المهدي احمد – قياس تكاليف الصادرات الزراعية بالتطبيق علي صادرات السمسم – رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية(غير منشورة) – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

وتتمثل أهمية الدراسة في دراسة ايجابيات وسلبيات الانتشار المصرفي وأثرها علي مستقبل وتطور المؤسسة المصرفية والخدمات المصرفية ، فرضيات الدراسة تتمثل في فشل الإنتشار الجغرافي للمصارف في استقطاب مزيد من المدخرات الي داخل الجهاز المصرفي ، وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، من أهم نتائج الدراسة أن النظام المصرفي فشل في تحقيق أهداف وسياسة البنك المركزي في نشر الوعي المصرفي واستقطاب الودائع عن طريق الإنتشار المصرفي ، من أهم التوصيات العمل علي حل مشكلة الجهاز المصرفي التي تعوقه عن القيام بالدور المطلوب منه في مجال الاستثمار و التنمية الإقتصادية والاجتماعية [1].

8/ دراسة مركز ابحاث نصح 2017م :

تناولت الدراسة أثر العقوبات على الانظمة الشمولية ، النموذج السوري تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وتنوع أنماط العقوبات وإتساع نطاق الجهات المستهدفة وتهدف الدراسة الى التعرف على أثر العقوبات على النظام السوري والسوريين ، وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأهم نتائج الدراسة هي إتجاه العقوبات الأمريكية على النظام السوري وشركائة في التصاعد خاصة في عامي (2016 – 2017)م بينما إتجهت العقوبات الأوربية إلى منحنى معاكس بإنخفاضها بشكل ملحوظ منذ عام 2012م ، ميل كل من واشنطن و بروكسيل إلى إستهداف الافراد عوضاً عن الكيانات مما يؤكد تبنيهما لإستراتيجية العقوبات الذكية بالتعاطي مع النظام السوري ، يعتبر أثر العقوبات على القطاع النفطي ثانوياً مقارنة بالأثر الكبير الذي احدثه النظام على منظومة إنتاج وتسويق النفط ، إنخفاض قدرة السوريين على تأمين السلع الغذائية نظراً لإرتفاع اسعارها ، أدت العقوبات إلي ظهور شبكات مصلحية مافيوية تتكامل مع الحالة المليشياوية للنظام [2] .

اوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

تتمثل اوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في ان كل منها تناول هذه المتغيرات الإقتصادية(الجهاز المصرفي ، النمو الإقتصادي الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، الصادرات السودانية) ، بينما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في انها تناولت هذه المتغيرات في ظل الحظر الإقتصادي .

1 / فتحية محمد سالم – الانتشار المصرفي وأثره في نشر الوعي المصرفي واستقطاب الودائع – رسالة ماجستير(غير منشورة) في البنوك والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2000م.

2 / 2017 - www.nusuh.org/blog/51

الفصل الثــاني

الحظر الإقتصادي و متغيرات الدراسة

المبحث الأول : الحظر الإقتصادي

المبحث الثاني : ادبيات النمو الإقتصادي

الفصل الثاني

تمهيد :

عانى السودان كثيراً من الحظر الإقتصادي حيث أن الحظر الإقتصادي والعقوبات الأمريكية التي فرضت علي السودان منذ عام 1997م كان لها تاثيراً اقتصادياً واجتماعياً مباشراً علي المواطن السوداني وبالتالي اثر الحظر الإقتصادي المفروض علي السودان علي وقف التعامل المالي الطبيعي وكذلك قلل من إنسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما أعاق حركة التحويلات الخارجية وأدى ذلك إلي انخفاض قيمة الصادرات خاصة الزراعية وكذلك ايضاً الواردات مما أدى إلي بطء النمو وزيادة معدلات التضخم والبطالة وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما زاد من معدلات الفقر وتردي الخدمات الصحية والإجتماعية [1].

المبحث الأول

الحظر الإقتصادي

1/ د. بابكر محمد توم - 2017م - ندوة علمية بعنوان – التكيف الإقتصادي عند رفع العقوبات - الإقتصادية علي السودان –- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية .

الحظر الإقتصادي هو إجراء أحادي يندرج تحت ما يعرف بالتدابير القسرية الإنفرادي الذي تلجأ إليه الدول العظمي تجاه دولة ما لتحقيق أغراض أو مكاسب سياسية تهدف إلي إزالة النظام القائم من تلك الدولة أو ممارسة ضغوط عليها .

والعقوبات الأمريكية ناجمة عن وجود قوانين عامة سارية تلتزم الإدارة الأمريكية بتنفيذها علي دولة معينة إذا وقعت تلك الدولة تحت تصنيفات معينة ومحددة مثل التخلف عن سداد المديونية أو عدم احترام الحريات الدينية أو غير ذلك[1] .

1/ تعريف الحظر الإقتصادي:

- **الحظر لغة:** مأخوذ من حظر الرجل حظراً أي اتخذ حظيرة وعليه حجر ومنع والحظر كل شيئاً حجز بين شيئين [2].
- **اما الحظرا لإقتصادي إصطلاحاً :**

هو منع دولة معينة الحصول علي قطع الغيار والمعونات الخارجية أو المعدات أو المساعدات الأجنبية وكذلك منع التعامل مع تلك الدولة .

2/ أهداف الحظر الإقتصادي :

أ/ أهداف موضوعية :

وهي تتركز في محاولة إحداث تغيرات في تصرفات حكومات الدول التي أصدرت هذه الإجراءات ضدها وذلك مع اختلاف التفاصيل بالنسبة لحالة كل دولة .

ب/ أهداف ثانوية :

وهي التي تتعلق بمركز الدولة وسمعة الدولة والقوة الفارضة لهذا الإجراء ونفوذها فكلما كانت الدولة قوية كان نفوذها اكبر علي الدول الأخري .

1/ بابكر محمد توم - 2017م - ندوي علمية - التكيف الإقتصادي عند رفع العقوبات الإقتصادية على السودان – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية –.

2 / إبراهيم انس – 2001م - عبد الحليم منتصر – المعجم الوسيط – الطبعة الثانية – ص 205 .

3/ طبيعة الحظر الإقتصادي والعقوبات المفروضة علي السودان :

في العقدين الآخرين من الزمان ظل السودان عرضة للعقوبات الإقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ألتزمت بها بعد ذلك دول الاتحاد الأوربي وكثير من المؤسسات المالية والدولية وقد استهدفت العقوبات الأمريكية السودان تحديداً وصدرت قرارات و أوامر تنفيذية عن طريق الجهاز التنفيذي أو عن طريق تشريعات برلمانية من الكونغرس وجاء في تلك القرارات الأتي :

أ- الحجز علي الأصول المالية والممتلكات السودانية في أمريكا وإيقاف التداول والتبادل التجاري مع السودان كالأتي:

ب- عدم استيراد أي سلعة أو خدمة منتجة في السودان .

ج- عدم تصدير أي سلعة أو خدمات أمريكية إلي السودان بما في ذلك التكنولوجيا الأمريكية .

د- منع التسهيلات عبر الأشخاص الأمريكان بما في ذلك منع التسهيلات والوساطة المالية لأي سوداني .

ه- عدم عمل أي عقود أو مشروعات بواسطة مواطن أمريكي.

و- عدم القيام بأي نشاطات أو إجراءات تتعلق بنقل البضائع من والي السودان وبالمثل عدم التعامل مع أي وسيلة نقل مسجلة في السودان [1] .

4/ ابرز الأثار المترتبة علي الحظر الإقتصادي :

- حرمان السودان من التحويلات المالية بالدولار الأمريكي الشيء الذي جعل كل التحاويل التي تتم عبر المصارف السودانية تكون بعملات غير الدولار الأمريكي مما يعرض عملية التحويل إلي خسائر سعر الصرف نتيجة للتحويل لأكثر من عملة واحدة .
- تأخير تنفيذ التحاويل والإلتزامات المالية تجنيب المبالغ المحولة إلي عملية المصادرة والتجميد عبر المقاصة الأمريكية بحكم أن الدولار يمثل العملة الإحتياطية الرئيسية والوسيط الأساسي في تسوية كافة المعاملات والتعاقدات التجارية الشيء الذي يؤدي إلي فقدان الشركات السودانية ثقة الموردين الأجانب نتيجة لتأخير عملية سداد الالتزامات .

1/ صحيفة السفير – مارس 2015م –العقوبات الإقتصادية وتأثيرها علي الأمن القومي للدول الإفريقية – essevir.mr/indes.php/287013-10-03-14-11-07/1251-2015-3-24-18-8-03-27hotml.

- زيادة تصنيف مخاطر السودان كمخاطر مرتفعة في المؤسسات المالية الدولية الشيء الذي يحد من القدرة علي الحصول علي تسهيلات وتمويل من المؤسسات المالية والدولية وارتفاع تكلفة التمويل للمؤسسات التي ترغب في المخاطرة والتعامل مع المصارف والشركات السودانية .
- فقدان قطاعات حيوية مثل القطاع الزراعي والصحي وقطاع النقل والاتصالات للتقنيات الحديثة التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية والأوربية التي تخشى العقوبات الأمريكية لو تعاملت مع السودان .
- صعوبة الحصول علي التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخري ،
- وأفاد القائم بالأعمال البريطانية (ديفيد بلغروف) بأن الحظر الإقتصادي المفروض علي السودان أدي الي إعاقة الإستثمارات البريطانية خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية وكشف أن البنوك البريطانية تسعى لإحداث علاقة بنكية للعمل في السودان .
- كما ان الحظر الإقتصادي والعقوبات المفروضة علي السودان أدت إلي عرقلة مشروع إعفاء الديون الخارجية للسودان رغم تنفيذ السودان للإصلاحات الإقتصادية التي تشترطها مبادرة الهيبك لإعفاء الدول الفقيرة المثقلة بالديون تجميد الأرصدة التي تخص القطاع المصرفي السوداني في المصارف الدولية بالإضافة إلي إغلاق 123 شركة وبنك بحجة أن الحكومة السودانية مساهمة في هذه الشركات والبنوك .
- توقف العديد من البنوك الأجنبية و الأروبية التعامل مع المصارف السودانية مثل : بنك سيتي الأمريكي ، كومرز بنك الألماني بجانب فرض الغرامات علي البنوك الأجنبية بمبالغ ضخمة [1].

المبحث الثاني

1/ ابوعبيدة احمد سعيد - مارس 2014م - صحيفة السوداني– مقال الحظر الأمريكي والحلول الممكنة
alsudani<sudannews<www.mugrn.net

ادبيات النمو الإقتصادي

أولاً النمو الاقتصادي :

يعد النمو الإقتصادي وكذلك التنمية الإقتصادية هدفين تسعى كل دولة لبلوغهما بإعتبارهم معيار من بين المعايير المعتمدة في تصنيف الإقتصاديات وأساس تقييم الأداء الإقتصادي في واقع الأمر يتضح لنا أن كل دولة تحتاج الى نمو إقتصادي مثل أي زيادة في الناتج القومي أو الدخل بالتالي تحسين الوضع الإجتماعي والإقتصادي [1].

1/ تعريف النمو الإقتصادي :

- هو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [2].
- أو يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3].

2/ وبالتعميم في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد علي :

أ/ إن النمو الإقتصادي لا يعني حدوث زيادة فقط في الناتج المحلي الإجمالي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعني أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو في السكان .

ب/ إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وعلي ذلك لابد من استبعاد أثار التغير في قيمة النقود أي لابد من استبعاد أثر التضخم .

ج/ إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون علي المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزيادة أسبابها وبناء علي ذلك فإن النمو الإقتصادي يعني :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- أن تكون الزيادة حقيقية ولست نقدية .
- أن تكون الزيادة علي المدي الطويل .

1/ توادرو ميشيل – 2006م - التنمية الإقتصادية – ترجمة – حسين حسن حمود- دار المريخ الرياض– ص25 .
2/ مايكل ابديجان – الإقتصاد الكلي – ص455 .
3/ محمد عجيمة - إيمان ناصف – 2000م - التنمية الإجتماعية – قسم الإقتصاد كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – ص 51 - الطبعة الأولي .

وينتج في نهاية هذا التحليل الإشارة إلي النمو الإقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي علي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو يتوزع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى [1].

3/ هناك ثلاثة أنواع من النمو هي :

النمو التلقائي ، النمو العابر ، النمو المخطط .

أ/ النمو التلقائي :

هو النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوي الذاتية التي يمتلكها الإقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي علي المستوي الوطني أو القومي .

ويكون هذا النوع من النمو من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق بالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى .

وها هو نوع النمو الذي سادت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الإجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه بحيث تنتقل فيه (شرارة النمو) بسرعة كبيرة من قطاع إلي قطاع آخر تاركة في طريقها أثر المضاعف والمعجل وترابطات أمامية وخلفية .

ب/ النمو العابر:

فلا يملك صفة الإستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية لا تلبث أن تتلاشي بنفس السرعة التي برزت بها وكون هذا النمو الذي يحصل في اطار نسب إجتماعية وثقافية جامدة لذلك نجده غير قادر علي خلق إلا القليل من أثر المضاعف وأثر المعجل ومن الإرتباطات الأمامية والخلفية .

ج/ النمو المخطط :

والذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات موارد المجتمع .

1/ محمد عجيمة - إيمان ناصف – مرجع سابق – ص54 .

لكن قوة وفعالية هذا النمط من النمو ترتبط إرتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وبواقعية الخطط الموسمية وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية من عملية التخطيط علي جميع مستوياته .

وتجدر الإشارة إلي أن كلاً من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة في حين إن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية .

ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود يتحول عندها إلي نمو مطرد [1].

4/ مصطلحات تتعلق بالنمو الإقتصادي :

أ/ الدخل القومي :

هو مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب أو بعبارة أخرى هو مجموع دخول الأفراد أو عوائد أصحاب عناصر الإنتاج متمثلة في الربح والأجور والفوائد والأرباح ، ويقصد بالأفراد جميع الأفراد الطبيعيين والإعتباريين كالشركات الخاصة والعامة والهيئات الحكومية نتيجة لمساهمتهم في العملية الإنتاجية داخل البلد وخارجه .

وبناءاً على ذلك فإن دخول الأفراد المقيمين خارج البلد لابد أن تدخل في تقدير الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

أما الأفراد الأجانب المقيمين داخل البلد لا تدخل في تقدير حساب الدخل القومي .

ب/ الدخل الحقيقي :

هو مقدار السلع والخدمات النهائية التي يستطيع أصحاب عناصر الإنتاج الحصول عليها بدخولهم في صورة وحدات نقدية ومن ثم يتصرفون بها للحصول علي إحتياجاتهم من السلع والخدمات .

1/ انطونيوس كرم – إقتصاديات التخلف والتنمية - ص 25 - ص26

ج/ الناتج القومي الحقيقي :

هو الناتج المستند في تقويمه إلي وحدات نقدية ذات قوة شرائية ثابتة مما يستبعد أثر الأسعار .

د/ الناتج المحلي الإجمالي :

هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية علي إختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة وبناء علي ذلك نجد أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء أكان من المواطنين أو الأجانب وعليه فلا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلعة أو خدمات يتم إنتاجها خارج البلد حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في الخارج مملوكة للمواطنين وبذلك فإن الناتج المتولد من الناتج المحلي الإجمالي هو دخل محلي ، والناتج المحلي قد يكون قليلاً إذا كان ما يذهب إلي العالم الخارجي من الناتج المحلي لا يتفاوت كثيراً عما يرد فيه أي دخل [1] .

ثانياً الجهاز المصرفي :

تحتل المصارف مركز الصدارة في إطار القطاع المالي سواء فيما يتعلق بدورها في عملية خلق النقود أو رسم السياسة النقدية فضلاً عن وظائفها المرتبطة بالوساطة المالية[2].

1/ تعريف الجهاز المصرفي :

يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات[3].

2/ هيكل ووظائف النظام النقدي والمصرفي :

1/ مجيد علي حسين – 2004م - عفاف عبدالجبار- مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي – وائل للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى- ص 94 - 95-99-107.

2/ الهام وحيد دحام – 2013م - فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي – الطبعة الأولى - ص 40.

3/ هشام جبر – 2010م - إدارة المصارف – دار النشر العربية المتحدة للتسويق والتوريدات – الطبعة الثانية - ص 5 .

أ/ المفهوم الضيق للقطاع المصرفي :

هو ارتباط المصارف المركزية والمصارف التجارية واقتصارها عليه فقط .

ب/المفهوم الواسع للقطاع المصرفي :

ويقصد به توسيع المصرف ليشمل المصارف المركزية والتجارية المتخصصة وقد أخذت به كل من ألمانيا وفرنسا والبلدان النامية بهدف دعم عملية التنمية الإقتصادية إذ أنها لجأت إلي تأسيس مصارف متخصصة لتقديم قروض طويلة خاصة للقطاع الزراعي والصناعي والبناء أو التشييد [1] .

3/ مكونات الجهاز المصرفي :

أ- المؤسسات المصرفية التي يتربع على قمتها البنك المركزي ويتألف الجهاز المصرفي من انواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة والأعمال التي تمارسها فهنالك المصارف التجارية والمصارف المركزية والمصارف التنموية والمصارف الإسلامية والمصارف الشاملة .

ب- الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المصارف و يصدر إليها عادة في كل دولة عدد من الأنظمة والقوانين التي تحكم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها وتنظمها

ومن هذه القوانين :

- قانون المصرف المركزي الذي ينظم عمل المصرف المركزي ويحدد أهدافها ووظائفها وعلاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل في البلد .

- قانون المصارف الذي يحدد إجراءات ترخيص المصارف وشروط الترخيص والأعمال المسموح لها القيام بها وتلك الأعمال الممنوعة للمصرف المركزي الحق في الإشراف الكامل عليها .

- قانون مراقبة العملة الأجنبية الذي يحدد شروط التعامل بالعملات الأجنبية وكيفية تحديد أسعارها وينظم دخولها من البلد وخروجها والتي علي المؤسسات المصرفية التقيد بها .

- قانون أعمال الصرافة الذي ينظم عمل المؤسسات العاملة في حقل الصيرفة والشروط التي يجب توافرها في هذه المؤسسات وعلاقتها مع المصرف المركزي .

1/ الهام وحيد دحام – مرجع سابق – ص 43

- نظام مكاتب التمثيل الذي يصدره المصرف المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية التي ترقب في فتح مكاتب تمثيل لها في بلد المصرف المركزي فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل والأعمال التي يمارسها من اجل جمع البيانات وخدمة عملائها [1].

4/ وظائف النظام النقدي المصرفي :

أ/ المصارف المركزية :

يتدخل المصرف المركزي بصورة رئيسية في كافة العمليات المالية والنقدية ذات المساس المباشر بإستقرار القطر إقتصادياً وتدعيم مستوي نشاطه الإقتصادي لذلك فإنه يقوم بالوظائف التالية :

- تنظيم إصدار العملة وفقاً لمتطلبات الإقتصاد القومي .

- الرقابة علي الاعتماد المصرفي بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية العامة للدولة .

- الاحتفاظ بالاحتياجات النقدية للمصارف التجارية .

- الاحتفاظ باحتياجات القطر من الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارتها نيابة عن الدولة .

- منح تسهيلات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن طريق إعادة خصم الأوراق المالية ومنحها قروضاً مضمونة .

- تأدية خدمات مصرفية للدولة والعمل كصيرفة ووكيل لها .

- إجراء عمليات المقاصة بين المصارف .

ب/ المصارف التجارية :

تعد من أفضل الوسطاء الماليين للقيام بمهمة الوساطة بين المدخرين المقترضين خاصة وان خدماتها تقدم لصغار وكبار المقترضين علي حد السواء لهذا عرفت بأنها (المصارف التي تتعامل بأموال الغير) وتسعى لتحقيق الربح من خلال استخدام هذه الأموال باعتبارها مؤسسات تجارية ولذلك يتركز نشاطها بقبول الودائع ومنح الائتمان .

5/ خصائص النظام المصرفي :

1/ هشام جبر – مرجع سابق – ص5 – ص6 .

يتميز النظام المصرفي بخصائص عدة منها :

أ/ تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز .

ب/ تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي .

ج/ تلتزم بالتشريعات المصرفية .

د/ تعمد المصارف خاصة التجارية والإسلامية بصفة رئيسية في مصادر أموالها علي الودائع أكثر من اعتمادها علي أموالها الخاصة .

ه/ تستثمر المصارف جزءاً كبيراً من الودائع إما في الإقراض وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الإستثمار المختلفة .

6/ أهمية الجهاز المصرفي في الإقتصاد الوطني :

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية في البلد فلا يمكن لأي نظام إقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الإستغناء عنها في أي نظام إقتصادي سواء أن كان رأسمالياً أم اشتراكياً أم إسلامياً نظراً للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية في البلد حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الإقتصادية من خلال قيامها بتقديم خدماتها التالية :

أ/ تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة .

ب/ تمويل الإستثمار تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع علي المجتمع .

ج/ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الإستيراد والتصدير وتسديد أثمان الواردات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة .

د/ المساعدة علي تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تحديد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ .

ه/ المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية .

و/ تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين مما تساهم في تقليل مخاطر نقل النقود .

ز/ حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملتها دون الحاجة لحمل النقود بإستخدام الشبكات وبطاقات الصرف الآلي وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة .

ك/ تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد [1].

ثالثاً الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر مصدراً من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الإقتصادية اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية خصوصاً في البلدان النامية التي إتجهت نحو تحرير إقتصادياتها والإنفتاح علي العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الدولية ام في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رؤوس الأموال منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين[2].

1/ مفهوم الإستثمار :

أ/ الإستثمار لغة :

نجد أن معني أثمر أي صار فيه الثمر وما خرج ثمرة ما بلغ أن يجنى والثمراء جمع الثمر وثمر الرجل أي تمول متمول بمن كثر أي عدم مستثمرون وأثمر الرجل أي نماه أو كثر .

وفي اللغة يعني ايضاً:

طلب الحصول علي الثمر ثمر الشيء ما تولد منه يقال أثمر الشيء إذا ظهر ثمرة وثمر الشيء إذا نضج وكمل وثمر مال أي كثر وأثمر أشجر أي بلغ أوان الإثمار وأثمر الشيء إذا تحققت نتيجته[3].

ب/ أما في الإصطلاح :

فيمكن تعريف الإستثمار علي أنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية [1].

1/ هشام جبر – مرجع سابق – ص11 –ص 12 – ص 13 .
2/ عبد الرازق محمد حسين – 2004م - دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في التنمية الإقتصادية – دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن – عمان –ص29 .
3/ محي الدين فيروز أبادي – القاموس معجم المصطلحات الإقتصادية – مؤسسة الرسالة – ص450 .

2/ أنواع الإستثمار :

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الإستثمارات :

أ/ استثمار فردي واستثمار شركات واستثمار حكومي :

الإستثمار الفردي يتمثل في ما يوجهه الفرد من مدخراته آو مدخرات الغير إلي تكوين رأس المال الحقيقي الجديد أما استثمار الشركات فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الإحتياطيات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة أو من القروض التي تحصل عليها .

وأما الإستثمار الحكومي فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله أما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العادي أو من حصيلة القروض التي تطرحها للإكتتاب العام أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية .

ب/ الإستثمار الوطني والإستثمار الأجنبي :

إذا كانت المدخرات يتم توجيهها لتكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة فيكون هذا الإستثمار وطني . أما إذا استخدمت المدخرات الوطنية في تكوين رأس مالي حقيقي جديد خارج الدولة في إي دولة أجنبية فيكون هذا الإستثمار أجنبي .

ج/ الإستثمار التلقائي والإستثمار المتحفز :

الإستثمار التلقائي هو الإستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد ومن أمثلة ذلك استثمارات الحكومة لإقامة الصناعات الثقيلة أو الصناعات الحربية . أما الإستثمار المستحفز فهو الإستثمار الذي يقبل إليه الأفراد بدافع توقعات مجزية عنه ولولا توقع هذا العائد لما أقدم الأفراد عليه .

د/ الإستثمار العيني والإستثمار النقدي :

1/ علي لطفي - 1988م - التخطيط الإقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية – الدار الجامعية للنشر – ص188 .

الإستثمار العيني هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة علي الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع أو تجديدها .أما الإستثمار النقدي وهو يمثل المقابل النقدي للإستثمار العيني معبر عنه بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية [1].

3/ محددات الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

وهي نوعان :

أ/ المحددات الإقتصادية :

i. حجم الموارد الإقتصادية المتاحة ونوعيتها .

يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلي مجموعتين من الموارد هما :

- الموارد البشرية.
- الموارد غير البشرية .

وتتمثل الموارد غير البشرية في الموارد المادية والموارد المالية وتتمثل الموارد المادية في الأرض الصالحة للزراعة أو الممكن استقلالها ودرجة الخصوبة بها وكذلك حجم المتاح من الموارد الخام الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية ومصادر المياه والطاقة وغيرها وكذلك الظروف الجوية والمناخية ومدي ملاءمتها للإنتاج يضاف إلي ما سبق تطور التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المتاحة .

أما بالنسبة للموارد البشرية فإنها تتمثل في المتوفر من قوة العمل ليس فقط صورته الكمية ولكن في صورته النوعية حيث يؤخذ في الإعتبار فائض المهارات التقنية والقدرات التنظيمية وتوزيعها فيما بين مختلف القطاعات والتخصصات .

ii. حجم السوق ومعدل النمو :

يعتبر حجم السوق من المحددات الأساسية لإمكانية إقامة المشروعات الإستثمارية او التوسع فيها وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وكلما كان هنالك السوق أكثر اتساعاً مكن ذلك المشروعات من الوصول إلي إستغلال أمثل لطاقاتها الإنتاجية والإستفادة من وفورات الحجم الكبير ومن ثم تخفيض التكلفة المتوسطة وتزيد المقدرة التنافسية لتلك المشروعات ويتحدد حجم السوق في الدولة بعاملين أساسين هما عدد السكان ومستوي

1/ علي لطفي – مرجع سابق – ص 189 .

الدخل ولذا تتدفق الإستثمارات إلي الدول ذات الحجم الكبير من السكان أو الحجم الكبير من الدخل ويقاس معدل النمو في السوق من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

iii. الهيكل الإنتاجي للإقتصاد من حيث قطاعاته الأساسية ومدي ما يسهم به كل قطاع من الإنتاج القومي ومدى قدرة عوامل الإنتاج علي التحرك فيها بين الأنشطة المختلفة وكيفية استغلال الموارد الإقتصادية داخل كل قطاع .

وتتميز الدول النامية بإختلاف الهيكل الإنتاجي لها إذ تسيطر القطاعات الأولية علي الإقتصاديات القومية وتمثل المصادر الأساسية للناتج القومي ولتشغيل القوي العاملة وتستخدم هذه القطاعات الأساليب الإنتاجية البدائية أو المختلفة تكنولوجياً وتنظيماً ولا شك أن هذا الإختلال الهيكلي يؤدي الي ضعف الطاقة الإنتاجية [1].

iv. السياسات الإستثمارية :

تتوقف السياسة الإستثمارية علي طبيعية النظام الإقتصادي السائد وتتضمن هذه السياسة المناخ العام الذي توفره للإستثمارات من حيث الحوافز أو المعوقات فلا شك أن عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي والتعقيدات الإدارية تؤثر سلباً علي جذب الإستثمارات .

فإن إزالة هذه العوائق وتحسين المناخ العام للإستثمار يزيد بلا شك من قدرة الإقتصاد من استيعاب وجذب الإستثمارات خاصة المشروعات التي يتم تمويلها كلياً أو جزئياً من الخارج .

v. معدل النمو الإقتصادي :

تحقيق الإقتصاد لمعدلات نمو إقتصادي مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة إستثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات القائمة أو إنشاء مشروعات جديدة ولا شك في أن التدفق المتزايد للإستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول الأكثر تقدماً يرجع إلي حد كبير إلي ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول .

vi. مستوي الإستقرار الداخلي والخارجي :

يعبر عن مستوي الإستقرار علي المستوي الداخلي من خلال الإستقرار في مستوي الأسعار اي معدل التضخم حيث يمكن استخدامه كمؤشر للحالة الإقتصادية والسياسة في البلد المضيفة بحالة من الإستقرار الإقتصادي الداخلي بينما ارتفاع معدل التضخم يدل علي عدم قدرة الحكومة على موازنة

1/عبد الرازق محمد حسين - مرجع سابق – ص 99 – ص 108

ميزانيتها وفشل البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ويترتب علي ذلك العديد من الأشياء السلبية وخاصة من المستويات المرتفعة التي تزيد عن (15% - 20%) حيث يؤثر سلباً علي النمو الإقتصادي ويؤثر هذا بدوره سلباً علي قدرة الدولة علي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ب/ المحددات غير الإقتصادية :

إن المحددات غير الإقتصادية ذات أهمية خاصة وتؤثر علي المناخ العام أو البيئة التي يمارس فيها المستثمرون نشاطهم.

i. مدي كفاءة الجهاز الإداري والتنظيمي :

ترتبط إمكانيات التوسع في الإستثمارات بصورة مباشرة بمدي توافر جهاز إداري وقدرات تنظيمية قادرة علي تخطيط وتنفيذ ومتابعة تلك الإستثمارات وتعاني أكثر الدول النامية إن لم تكن هذه الدول كافة من إنخفاض كفاءة المؤسسات الحكومية والتنظيمات الإقتصادية وتخلفها وعدم مواكبتها لمتطلبات التنمية بسبب نقص الخبرات البشرية اللازمة لها.

ii. الظروف السياسة والإجتماعية :

تعلب العوامل السياسة والإجتماعية دوراً كبيراً في التأثير علي الظروف التي تمارس المشروعات نشاطها فيها ومن ثم تؤثر بصورة فعالة علي تدفق الإستثمارات الأجنبية إذ تهتم الشركات الأجنبية كثيراً بالأحوال السياسية السائدة داخل الدولة المضيفة مثل العنف والظلم والعنصرية و إستغلال النفوذ والإضطراب السياسي وعدم الديمقراطية [1].

رابعاً الصادرات الزراعية :

تعد الصادرات ضرورة لكل الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء لذلك اهتمت الدول للنهوض بالصادرات خاصة الزراعية منها من أجل توفير حصيلة النقد الأجنبي لتغطية فاتورة الواردات ودعم سعر الصرف والتخفيض من أعباء المديونية الخارجية وتوفير العديد من فرص العمل في الإقتصاد الوطني [2] .

1/ عبدالرازق محمد حسين – مرجع سابق – ص46 – ص47 .
2/ ندي مزمل إبراهيم دياب – 2008م - أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية –ماجستير في الإقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – ص1.

1/ تعريف الصادرات :

تعرف بأنها الطلب الأجنبي علي السلع التي ينتجها الوطن في الحسابات القومية ويتكون من المعاملات في السلع والخدمات (المبيعات ، المقايضة ، الهدايا والمنح) [1].

2/ أهم محاصيل الصادرات الزراعية :

أ/ القطن :

يعتبر احد اهم المحاصيل الزراعية التي تساهم بنسبة اكبر في الصادرات الزراعية ويأتي في المرتبة الأولى ضمن محاصيل الصادرات الزراعية .

ب/ السمسم :

من المحاصيل الرئيسية المكونة للحبوب الزيتية وهو من أهم الصادرات الزراعية السودانية إذ يتناوب في المرتبة الأولي في قائمة الصادرات الزراعية مع نظيره القطن ويصدر السودان ثلاث أنواع من السمسم الأحمر والسمسم الأبيض والسمسم المخلوط .

ج/ الذرة :

يأتي في المرتبة الثالثة في قائمة المحاصيل الرئيسية للتصدير هو أحد المحاصيل الزراعية الهامة ويعتبر الغذاء الرئيسي لأكثر من 60% من سكان السودان ويتصدر قائمة الصادرات السودانية من حيث المساحة والإنتاج .

د/ الصمغ العربي :

من أهم المحاصيل الإستراتيجية ويعتبر السودان من الدول الرئيسية المنتجة له حيث ينتج حوالي 80% من الإنتاج العالمي .

ه/ الفول السوداني :

من محاصيل الحبوب الزيتية يعتبر الفول السوداني ثاني محصول من محاصيل الحبوب الزيتية من حيث الأهمية يوجد منه نوعان (الاسفورد والبارسون) الدول المستوردة هي :(انجلترا - مصر- الأردن- لبنان – سوريا – المغرب – اليمن – رومانيا – الإمارات العربية المتحدة – بلغاريا).

1/ محمد عيسي محمد موسي – 2013م - العوامل المؤثر في الصادرات غير البترولية – ماجستير في الإقتصاد – جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا – ص11

و/ الكركدي :

زهرة الصادر الرئيسي ويتميز بتعدد الإستخدامات وتعتمد زراعته علي الأمطار مما يؤدي إلي تذبذب الكميات المنتجة منه بالتالي الكميات المصدرة منه ويصدر السودان نوعان من الكركدي هما :

الكركدي الزهرة يمثل الصادر الرئيسي وهنالك ايضاً الكركدي المكسور وهو أقل جودة وسعراً ويمتاز بلونه الأحمر القاني الذي يميزه عن الإنتاج المنافس له يستخدم في صناعة الأدوية والحلويات والمشروبات في بعض البلدان .

يستوعب السوق الأوربي معظم الكميات المصدرة منه وتعتبر ألمانيا ، بريطانيا ، هولندا ، تركيا ، كندا ، اليابان بالإضافة إلي السوق الحديث الذي أصبح السوق الرئيسي لهذه السلعة أما الأسواق العربية فأهم الدول المستوردة مصر ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات ، الأردن .

ز/ حب البطيخ :

محصول واعد في مجال الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية ويعتبر من المحاصيل التي يتم تصنيفها إحصائياً تحت مجموعة السلع التي تحتل الصدارة في قائمة مجموعات السلع غير البترولية وهو من السلع الرائدة التي ينتظر منها الكثير مستقبلاً خاصة في مجال الصناعات الغذائية والأدوية

3/ دور الصادرات الزراعية في الإقتصاد الوطني السوداني :

تلعب الصادرات الزراعية دوراً رئيسياً في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وتساهم بالتالي في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة في البلدان النامية فهي بجانب أنها تساهم بفعالية في تحريك القدرات الإنتاجية الكامنة من موارد طبيعية وبشرية فهي بذلك تخلق فرص عمالة و بالتالي تساهم في مكافحة حدة الفقر بين سكان هذا البلد .

4/ وضع الصادرات السودانية :

يتميز السودان بأنه دولة واسعة متعددة الموارد سواء الزراعية ، الحيوانية او المعدنية ومؤخراً كان لتصدير البترول دور كبير وفعال في نمو السودان كغيره من الدول النامية تتميز صادراته بكونها مواد خام أكثر من كونها مواد مصنعه مما يجعل شروط التبادل التجاري لغير صالحها .

يشكل القطاع الزراعي المحرك الأساسي لعجلة النمو الإقتصادي التي ظلت تشهدها البلاد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ، وعلى الرغم من الإسهامات المقدرة للقطاع الزراعي إلا أن الصادرات

الزراعية لم تشهد أي طفرات تذكر وتميزت بالتأرجح من حيث الحجم والعائد منذ البدء في تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي التي تهدف في الأساس إلى تحريك جمود الإقتصاد السوداني عبر النهوض بالقطاع الزراعي وخاصة الصادرات الزراعية منه [1].

5/ هيكل الصادرات السودانية :

يتميز السودان بالموارد الطبيعية الهائلة من حيث سعة المسافة وتنوع الأراضي الغنية والصالحة للزراعة ووفرة المياه من الأمطار الغزيرة والأنهار الجارية والوديان الموسمية والمياه الجوفية هذه الموارد الطبيعية جعلت السودان واحد من اكبر الدول المؤهلة للزراعة وإنتاج الغذاء في العالم وتتكون صادرات السودان الرئيسية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد المصنعة وفي العقد الأخير من القرن الماضي كان تصدير البترول ومشتقاته والمعادن وأهمها الذهب ويشمل الهيكل ايضاً الأتي :

القطاع الزراعي ويشمل شقين هما :

أ/ الشق النباتي (السلع الزراعية) :

وأهمها القطن ، الصمغ العربي ، السمسم ، الفول السوداني ، الذرة ، تاريخياً شهد إقتصاد السودان انتاجاً كبيراً لسلع القطن التى ساهمت بمتوسط نسبة 68% من إجمالي الصادرات خلال الفترة من 1960 – 1970م وذلك تلبية للمصانع البريطانية في ذلك الزمان كمدخلات الإنتاج في الصناعات البريطانية وبعد ذلك التاريخ تراجعت نسبة مساهمة صادر القطن إلي أن وصلت إلى 26% خلال الفترة 1990 – 2002م ورغم هذا التراجع إلا أنها تسيدت قائمة ترتيب السلع السودانية غير النفطية في محفظة الصادرات السودانية.

ب/ الشق الحيواني (الثروة الحيوانية) :

السودان من أغنى الدول بالثروة الحيوانية خاصة الضان حيث شهد صادر الضان تذبذباً إلا أنه في العام 2001م انخفض لدرجة الانعدام وذلك لظهور حمى الوادي المتصدع وقرار حظر استيراد

1/ سامية عبدالمنعم محمود - 2016م - أثر الصادرات غير البترولية علي الناتج المحلي الإجمالي - السوداني جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – رسالة ماجستير – ص27 – ص28 .

المواشي السودانية بسبب عدم التأكد من خلوها من المرض من قبل المملكة العربية السعودية التي تعتبر أكبر سوق للصادر السوداني وفي العام 2002م عادت للإرتفاع نتيجة لإعادة انسياب الصادر من المملكة العربية السعودية وفي العام 2008م ظهر مرض الحمى الترقية الذي أدى إلى التقليل من الكميات المصدرة ولكنها عادت وارتفعت عام 2012م حيث بلغت نسبة الزيادة 95.1% مقارنة بالعام 2009م [1].

1/ سامية عبدالمنعم محمود – مرجع سابق – ص 39 إلي ص45 .

الفصل الثالث

ملامح عن الإقتصاد السوداني

المبحث الأول : الإقتصاد السوداني قبل فرض الحظر الإقتصادي في الفترة بين (1989 - 1996م)

المبحث الثاني : الإقتصاد السوداني بعد فرض الحظر الإقتصادي في الفترة بين (1997 - 2016م)

الفصل الثالث

ملامح عن الإقتصاد السوداني

تمهيد:

يتناول هذا الفصل مراحل التطورات الإقتصادية في السودان حيث شهدت الفترة الأولى من تلك التطورات مستويات متدنية من الإنتاج الزراعي والصناعي ومستويات منخفضة من الإستثمار وكذلك تدهور في اسعار الصرف وتراكم الديون الخارجية بالإضافة الى تذبذب معدلات النمو الإقتصادي اما في الفترة الثانية فقد شهدت تحسناً في الأوضاع الإقتصادية نتيجة للسياسات الإصلاحية والإقتصادية والإستقرار الأمني نتيجة لإتفاقية السلام ، اما فترة ما بعد الإنفصال شهدت تدهوراً في الأوضاع الإقتصادية مما ادى ذلك الى عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وانخفاض الصادرات بالإضافة الى تراكم الديون .

المبحث الأول

الإقتصاد السوداني قبل فرض الحظر الإقتصادي في الفترة بين(1989م-1996م) :

شهدت هذه الفترة تدهوراً في القطاع المالي والنقدي وتذبذباً في إنتاجية القطاعين الزراعي والصناعي بالإضافة إلى انخفاض الإستثمارات الأجنبية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراكم الديون الخارجية وعجز الميزانية كما انه سيتم تقسيم هذه الفترة إلي فترتين الأولي من (1989 -1991)م والثانية من (1991 – 1996)م .

1/ لقد بدأت هذه الفترة علي خلفية إقتصادية إتسمت خلال العشرة أعوام السابقة بخصائص أساسية هي :

أ / قدرات إنتاجية متدنية في القطاعين الزراعي والصناعي إلي جانب مستويات الإنتاج الكلي المتذبذب في القطاع الزراعي الذي يستأثر بالنسبة الغالبة للناتج المحلي الإجمالي إذ يعتمد الإنتاج الزراعي زيادةً ونقصاناً علي كميات الأمطار ونمط توزيعها علي مناطق الإنتاج .

ب/ تراجع الصادر نتيجة لتدني وتذبذب الإنتاج بالإضافة للسياسات الإقتصادية والإجراءات الإدارية غير المحفزة للإنتاج والصادر .

ج/ الخلل المتنامي في القطاع المالي والنقدي .

د/ أدى تراكم الديون الي وقف العون الخارجي وتوقف الصيانة للأصول الداعمة للإنتاج

ه/ أدى عجز الميزانيات وتمويلها بالإقتراض من النظام المصرفي للتوسع في حجم السيولة النقدية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم .

و/ عدم الإستقرار في نظام سعر الصرف المتعدد وغير الواقعي .

ز/ هجرة العقول والأيدي العاملة المنتجة خارج البلاد .

ك/ عدم استقرار سياسي أعاق تنفيذ برامج إقتصادية .

ل/ نشوب الحرب الأهلية في الجنوب مرة أخرى أدى إلي إستنزاف المواد المالية والبشرية .

م/ تزايد النزوح والهجرة الداخلية أدى إلي نقص في الأيدي العاملة في مناطق الإنتاج في الريف الي جانب آثاره السالبة علي النسيج الإجتماعي والأوضاع الأمنية [1].

لقد أدت هذه العوامل كما اشرنا إليها من قبل إلي تحقيق مستويات منخفضة في مجال الإستثمار

كما أدي ذلك إلي تآكل البنيات الأساسية والأصول المساعدة للإنتاج وذلك لعدم قدرة الإقتصاد علي توفير الموارد المحلية والأجنبية لتمويل وصيانة الأصول وتجديدها والتوسع في إقامة استثمارات جديدة في نفس المجال وقد ترتب علي هذه الأوضاع مزيد من التدهور في الإنتاج خلال الفترات اللاحقة كما أن التشوهات في الإقتصاد الناتجة عن الإجراءات المتشددة وعدم

1/ عبد الوهاب عثمان شيخ موسي - 2001 م - منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – ص 58 .

استقرار سعر الصرف أدت إلي مزيد من التدهور في الإنتاج والي تراجع الثقة للقطاع الخاص والتردد في مواصلة نشاطهم الإقتصادي مما أدي إلي مزيد من الجمود في حركة النشاط الإقتصادي

ومما أدي ذلك لتفاقم الوضع الإقتصادي كثيراً وتدهورت علاقات السودان الخارجية مع دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بعد حرب الخليج الثانية عام 1990 م و أخذت تلك الدول تحكم الحظر الإقتصادي عن السودان وتحيك المومرات ضده بالإضافة إلي العزلة الدبلوماسية عليه [1].

ويمكن تقسم هذه الفترة من (1989 – 1996)م إلي فترتين الأولي من يونيو 1989م إلي فبراير 1991م أما الفترة الثانية تمتد حتى مايو 1996م .

2/ الإقتصاد السوداني خلال الفترة من يونيو 1989 إلي فبراير 1991 م :

حيث استمر النظام الجديد الذي إستولي علي السلطة في 30 يونيو 1989م في البداية في سياسة الرقابة علي الأسعار والقيود المشددة علي حركة الإقتصاد وإقامة محاكم جزائية لمحاكمة المخالفين لقوانين الرقابة بالسجن ومصادرة السلع المخزنة وفرض عقوبات اشد لمخالفي لائحة بنك السودان الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي .

ومن الإجراءات التي اتخذها النظام في مايو 1991م هي مشروع استبدال العملة واستهدف القرار إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي إلي داخله وتغير حجم السيولة المتداولة نفسها ولكن ، مما يؤخذ علي هذا القرار انه لم يكن مبنياً علي دراسة علمية وفنية إذ تم تنفيذه علي درجة تامة من السرية وفي نطاق ضيق لم يتجاوز وزير المالية ومحافظ بنك السودان وربما ثلاثة من السياسة لذا جاء التنفيذ وفي طياته الكثير من المخاطر المالية والسياسية والإجتماعية ، إذ لم يكن معلوم لدى مجموعة الخمسة جملة السيولة المتداولة وبالتالي فإن حجم النقود المطبوعة للإستبدال لم يكن كافياً لمقابلة السيولة المراد استبدالها لذا قد تم اتخاذ قرار جزافي باستقطاع 20% من المبالغ المدفوعة للإستبدال وحفظت لدى المصارف التي قامت بالإستبدال ولم يكن لهذا القرار أي سند قانوني أو منطقي وقد ترتب علي إجراء حجز هذه النسبة من أرصدة الجمهور مشاكل مالية كثيرة لأصحاب هذه الأموال الذين فوجوا بهذا التجنيب إذ لم يكن في خططهم أو توقعاتهم مثل هذا الإجراء وعجز كثيراً منهم عن مقابلة التزاماتهم المالية وكان يمكن تفادي هذه

1 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص – 58- 59

المخاطر والمضايقات غير الضرورية عن طريق الإستفادة من تجارب بنك السودان السابقة في هذا الإطار حيث قام بنك السودان باستبدال العملة عدة مرات بقرار من الدولة ولم تحدث أي إسقاطات سالبة سواء إقتصادياً أو قانونياً أو إجتماعياً بعكس الذي حدث في الإستبدال الأخير الذي أحيط بقدر كبير من السرية وانحصر في عدد قليل من المشاركين [1].

3/ نبذة تاريخية عن بداية الحظر الإقتصادي المفروض على السودان :

بدأ توتر العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989 ، وفي عام 1990 ارسلت الولايات المتحدة الأمريكية وفود إلي السودان واقامت بعض التساؤلات منها هل السودان يصنف ضمن الدول الراعية للإرهاب ، وبناء على ذلك تم تصنيف السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب في عام 1993 م [2].

4/ الإقتصاد السوداني في الفترة بين (1992 – 1996م) :

وفي فبراير 1992م اتخذت الدولة قراراتها الجزائية والخاصة ببرنامج التحرير الإقتصادي والذي استهدف تحريك الجمود في الإقتصاد وإزالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ بداية السبعينيات التي تركزت علي القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق وخاصة علي الواردات والصادرات وتحديد سقوفات علي أرباح الأعمال وحد ادني في كل مستويات الإنتاج والتوزيع وتقيد حركة سعر الصرف والذي لم يعد يمثل سعر الصرف الحقيقي للجنيه .

وأدت هذه السياسات والإجراءات إلي تشوهات أعاقت قيام الإقتصاد السوداني وخلقت خللاً كبير في الوضع المالي وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما تدهور مستوي أداء الصادر وبالتالي خلق مزيداً من الضغوط علي الحساب الجاري ومزيد من الخلل في ميزان المدفوعات ويعتبر برنامج التحرير الإقتصادي أول برنامج من نوعه يتم اتخاذه و منذ أن بدأ الخلل بدأ الإقتصاد السوداني يتدهور مما أدى ذلك إلي تشوهات في حركة الإقتصاد بالإضافة إلي العوامل المحلية والخارجية التي واجهته خاصة الحرب والظروف الطبيعية مثل الجفاف والتصحر . كذلك شهد الإقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات والتي اعقبتها في الثمانينات فترة ممتدة من الركوض في القطاعات الإنتاجية الأساسية ، وواجة السودان خلالها ازمات نقص الغذاء واصبح يعتمد علي المعونات .

---

1 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص - 60

2 / برنامج المنتدى المصرفي رقم 105 – رفع العقوبات الإقتصادية عن السودان وتداعياته على القطاع المصرفي – يناير 2017م- أكاديمة السودان للعلوم المصرفية – مركز البحوث والنشرات والإستشارات .

بعد أن انخفض الإنتاج الزراعي في عام1991م الي مستوي الإنتاج قبل ثلاثين عاماً مما جعل الوضع حرجاً نتيجة للتذبذب في الإنتاج الزراعي والتقلبات في الظروف الطبيعية التي مرت بالبلاد بالإضافة الي تدهور البنيات الأساسية وتراجع انتاج القطن الي مستوي أُقل من الإنتاج في الستينيات واقل من نصف الإنتاج في أوائل السبعنينات وذلك نتيجة الي تدهور الإنتاج وتقليص المساحات المزروعة قطناً في الزراعة المروية والتوسع في زراعة القطن وتغطية النقص في انتاج الزرة في الاراضي المطرية [1].

ومن ناحية اخرى فقد شهد القطاع الصناعي تدهور مماثلاً نتيجه لتدهور الأداء في المؤسسات العامة الكبيره كما يعزى هذا التدهور في الإنتاج الصناعي الي النقص الحاد في مدخلالت الإنتاج وقطع الغيار المستوردة نتيجة لتدهور الحساب الخارجي عليه يمكن القول ان الظروف التي أكتنفت تنفيذ برنامج التحرير كانت في غاية الصعوبة والتعقيد منذ البداية . وزاد الأمر تعقيداً تفجر حرب الخليج الثانية التي اوجدت بعد جديداً في ظروف السودان السياسية والأقتصادية وعلي اي حال فقد اتضح تنفيذ هذا البرنامج كان ضرورة قصوى لتحريك القدرات الكامنة في الإقتصاد الوطني عوضاً عن توقف العون الخاجي وكأول عمل إقتصادي كبير يهدف الي الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد الوطني الذي ظل يعاني كثيراً من الصعوبات والإختناقات التي ترتبت تشوهات في توظيف الموار وتدهور في الإنتاج وخلل في التوازن الداخلي والخارجي

وبذالك يعتبر البرنامج نقطة تحول في مسار الإقتصاد السوداني [2].

5/ الإجراءات التصحيحة في هيكل الإقتصاد السوداني التي تم اتخاذها في اطار برنامج التحرير الإقتصادي :

أ/ السياسات المتعلقة بالمصارف والعملات الأجنبية :

i. تخويل المصارف التجارية للتعامل في بيع النقد الأجنبي لتمويل استيراد السلع ما عدا السلع المحظورة الي جانب السماح بالتحويلات الراسمالية والتحويلات غير المحظورة .
ii. وفي شهر يونيو من نفس العام تم السماح بيتحويل العملات الأجنبية الي داخل البلاد وخارجها للمغتربين وغيرهم دون اي قيود كما تم إلغا كل القيود علي الحسابات بالعملات الأجنبية لدي المصارف .

1 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص 62- 63 .
2 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص 64 .

iii. تم إلغاء رخص الإستيراد ما عدا الرخص الخاصة بالسلع المستوردة في اطار اتفاقيات البروتوكولات الثنائية .

iv. الغاء رخص الصادر ولكن تم تحديد اسعار السلع الصادر علي ان تورد حصيلة الصادر الي المصارف التجارية وتحاسب الحصيلة بسعر الصرف الحر الموحد .

v. فرض رسوم صادرة مؤقتاً وامتصاص الأرباح غير المتوقعة للمصدرين نتيجة لتعديل سعر الصرف كما يلي : للقطن وانتاج الزراعة المروية والصمغ 75% ، والسمسم واللحوم الحية 20% ، و سلع الصادرات الأخري10% .

ب/ الإجراءات في مجال السياسات النقدية :

i. تم الإفراج عن الأرصدة المحجوزة منذ مايو 1991م في إطار إجراء إستبدال العملة .

ii. الإبقاء علي سياسة سقف التمويل ومتطلبات الإحتياطي النقدي لدي بنك السودان .

iii. السماح للمصارف بتحديد فئات الرسوم وهوامش الأرباح .

ج/ مجال سياسات التسعير :

إلغاء القيود علي الأسعار في كل المستويات تحديد هوامش الأرباح في المعاملات التجارية والإنتاج وقد استثنى القرار أسعار المواد البترولية والسكر والخبز والرسوم التي فرضتها المرافق العامة ولكن في نفس الوقت تم إجراء زيادات في اسعار السلع المستثناة تماشياً مع الزيادة المترتبة علي تعديل سعر الصرف مع تعديل الحصص الإسبوعية للموارد البترولية .

د/ في مجال الإستثمار والإنتاج :

إلغاء القيود علي الإستثمار بما في ذلك رخص الإستيراد السماح للقطاع الخاص من المنافسة من كل القطاعات .

ه/ الإجراءات المالية :

لقد كانت أثار هذه السياسات واضحة جداً في النمو الكبير في الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وبفضل هذه السياسات التي صادف تطبيقها موسماً مبشراً بأمطار جيدة من حيث حجمها وتوزيعها وفقد ارتفع معدل النتاج المحلي الإجمالي في نهاية العام1991 –1992م بحوالي 4.7% اذا ارتفع نمو الإنتاج الزراعي بحوالي 25% بعد سنتين من الجفاف إذ تم رفع حصة التمويل الزراعة الي 50% من التمويل المتاح لدى المصارف حيث كان التمويل الزراعي لا يتعدى 2% كان محصوراً في البنك الزراعي بصورة اساسية ومن اهم اهداف القطاع الزراعي هو تحقيق

الأمن الغذائي بذيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية مثل الذرة والقمح وذلك لتفادي تقلبات الإنتاج الزراعي وفي القطاع المطري بالرغم من التجارب الملموسة للقطاع الزراعي لسياسات التحرير فان الآثار الإيجابية علي مجمل الاقتصاد الكلي لم تدم لأكثر من عام واحد ويعزى ذلك الي قصور البرنامج عن وضع معالجة شاملة ومتكاملة لكل أسباب التدهور الإقتصادي والخلل في التوازن بين العرض والطلب الكليين [1].

ان الإصلاح الهيكلي مع وجود خلل في جانب السياسات المالية والنقديو لا يتوقع ان يحقق اهدافه كما حدث في برنامج التحرير الذي صب اهتمامه علي الإصلاح الهيكلي وحده .

ان الإصلاح في نظام سعر الصرف لن يحقق اهدافه مع التسارع في ارتفاع معدلات التضخم كما اوضحنا من قبل فإن سعر الصرف ومعدل التضخم و موقف الحساب الجاري تعتبر من المتغيرات الإقتصادية الهامة التي تؤثر علي التغلبات في الطلب الكلي لذا فإن الإستقرار في اوضاع الطلب الكلي يطلب ايجاد التناسق الدخلي بين هذه المتغيرات ومن المعلوم انه لتحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام فانه يجب التأكد من التوازن بين العرض والطلب الكليين ولن يتحقق ذلك إلا من خلال برنامج إصلاح هيكلي شامل وكان السبب الأساسي لقصور برنامج التحرير الإقتصادي عن بلوغ اهدافه كاملة وهو ان هذا البرنامج لم يصصم في اطار يحقق الشمولية ولم يراعى فيه التوازن بين الطلب والعرض الكليين كما لم يهتم ببرنامج التحرير بالتناسق الداخلي بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر عاملاً هاماً في تحقيق البرنامج الإقتصادي خاصتاً الإستقرار الإقتصادي والنمو المستدام .

كما أن الإنفلات في السياسات النقدية والمالية ادى الي عدم استقرار سعر الصرف وترتب علي ذلك ضغوط علي الحساب الخارجي وضمور التدفقات خلال عام 1992– 1993م حتي عجزت الدولة عن توفير العملات الأجنبية لمقابلة إستيراد الضروريات .

وبالرغم من استمرار إرتفاع الإنتاج الزراعي لعام الثاني علي التوالي لقد استمرت الضغوط علي ميزان المدفوعات ونسبه الي الضغوط المتزايدة علي الموارد الخارجية والخلل في الحساب الخارجي مع استمرار تصاعد معدلات التضخم والتدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية وعدم مواكبة المصارف التي تحدد سعر الصرف للتطورات في السوق الموازي لم تتمكن الدولة من

1 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص - 65 .

الإحتفاظ بنظام سعر الصرف الموحد مما اثر سلباً علي قدرة ومصداقية الدولة في تحقيق استدامة نتائج البرنامج [1].

ومن العوامل التي ساعدت علي تعاظم الضغوط علي الوضع المالي في عام 1993م تراجع مستوى الإيرادات العامة وضعف اداء التحصيل للضرائب علي ارباح الأعمال بالاضافة الي الإنخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية ويعزى ذلك الي القرار الذي اتخذته وزارة المالية بتخويل الوزرات بالتصرف في الإيرادات المصلحية بدلاً عن توريدها لحساب الحكومة .

ومن الأسباب الرئيسية لتراجع مستوي الإيرادات عدم مراجعة سعر الصرف لأغراض تقديرات الرسوم الجمركية . استمرت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الذي تتعامل به سلطات الجمارك وبين السعر الحقيقي السائد في السوق.

كما انخفض معدل الإيرادات للناتج المحلي الإجمالي من 9.4% الي 7.8% عام 93/94م وبالرغم من ذلك بلغ العجز الممول من بنك السودان حوالي 4.5 من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ هذا المعدل في السنوات الماضية بين 10 –13% وقد تم هذا التحسن علي حساب اعتمادات التنمية التي تم تخفيضها بنسبة 50% وذلك لمقابلة التراجع في مستوي الإيرادات العامة وبلغ صافي الإستدانة المحلية من النظام المصرفي 27.6% من حجم السيولة في بداية العام . لقد ترتب علي هذه التطورات اثار سالبة في هيكل الإقتصاد وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وفي اكتوبر 1994م تاريخ التعديل الثاني ويبدو ان مزيداً من التخفيض كان صعباً جداً في غياب رصيد وافي من العملة الأجنبية .

ولتحقيق مزيد من الإصلاح الهيكلي اتخذت الدولة عدة خطوات لتحرير التجارة الخارجية وتم إلغاء معظم القيود الكمية والنوعية مثل تصدير خام الجلود والحديد والزرة الرفيعة وذلك في الفترة من يونيو 1994م الي أكتوبر 1994م كما تم سحب استيراد السكر وعربات الركاب من قائمة حظر الإستيراد .

ونتيجة لهذه الإجراءات والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي ارتفعت موارد الصادر الي حوالي 616 مليون دولار لمزيد من الإصلاح في الهيكل إتخذت الدولة إجراءات في مجال التسعير ففي نهاية ديسمبر 1994م تمت زيادة سعر الجازولين من 1000جنيه الي 1050جنيه للجالون كما تم تعديل سعر الصرف بغرض التقييم الجمركي من 300جنيه للدولار الي380جنيه

1 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص - 66 .

للدولار وتم تخفيض الدعم لزيت الوقود بحوالي 33% ولم تكتب الإستمرارية لبرنامج الإصلاح الهيكلي اللذين اخذا يؤتيان اكلهما فسرعان ما بدأ الأداء الإقتصادي والهيكلي يتراجعان نحو التردي مرة أخرى منذ بداية يوليو 1995م وانهار الإتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي سحب قرار تجميد شكوى مديره التنفيذي الخاص بالإنسحاب الإجباري للسودان من عضوية الصندوق فقد بدأ الخلل خلال السياسات المالية وتدهور أداء الإيرادات العامة . وعلية فان الإجراءات التي إتخذت لإعادة التوازن بدأ يختل من العام المالي 1995م فالتدهور الذي طرأ علي اداء الإيرادات في النصف الأول من العام 1996م كان كبيراً جداً وقد تزامن مع هذا التدهور في الإيرادات توسع المشورعات خارج الميزانية لمقابلة دعم المواد البترولية البالغ حوالي 83 مليار جنيه وبلغ تمويل العجز في النظام المصرفي حوالي 116 مليار مقابل 52 مليار جنيه المخططة في الميزانية اصلاً [1].

1 / عبدالوهاب عثمان – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – مرجع سابق – ص - 72- 76.

المبحث الثاني

الإقتصاد السوداني بعد فرض الحظر الإقتصادي في الفترة بين (1997- 2016م) :

في هذه الفترة تم تنفيذ العديد من السياسات النقدية و التمويلية والإصلاحات المصرفية وكان الغرض من هذه السياسات إدارة الأزمات المالية والنقدية لتحقيق الإستقرار المالي والنقدي وذلك عن طريق تعزيز بنيات النظام المصرفي وجذب الإستثمارات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة معدلات النمو ، كما انه سيتم تقسيم هذه الفترة الي فترات صغيرة .

1/ تاريخ تطبيق الحظر الإقتصادي على السودان :

العقوبات الأمريكية التي فرضت علي السودان هي عقوبات تنفيذية رئاسية شملت الامر التنفيذي رقم 13067 بواسطة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في نوفمبر عام 1997م الذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية ومالية وتجارية شاملة [1].

2/ السياسات المركزية في برنامج (1997 – 2000) م الإصلاحية :

وكانت هذه السياسات الإقتصادية في مجالات الإصلاح الإقتصادي والهيكلي في السودان منذ العام 1997- 2000 م تمثل في جوهرها حلقة متسلسلة ومترابطة خلال فترات تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي الهيكلي من مرحلة الى اخرى أي تجزئة في التنفيذ ، او حدوث فجوة زمنية بين مرحلة واخرى بل حافظت على وتسلسلها المترابط والمستمر طيلة فترة تنفيذ البرنامج الأول قد هيمنت عليها تشوهات هيكلية وإنفلات في نظام سعر الصرف وجموح في معدلات التضحم ، لذا فإن علاج الوضع كان يتطلب اعداد برنامج . ولتنفيذ مثل هذا البرنامج يتطلب الوضع إجراءات حازمة تنفذ في مدى قصير ويهدف الى إزالة التشوهات الهيكلية والخلل في القطاعين المالي والنقدي بصفة اساسية اما برنامج عام 1997م فقد استهدف تخفيض الضغوط على الطلب الكلى عن طريق إصلاحات مالية ونقدية لمحاصرة التضحم وإيقاف التذبذب في سعر الصرف ، وتخفيض العجز وفي الحساب الجاري الخارجي . لذا قد اعتمدت برامج عامي 1996م و1997م على سياسات مالية ونقدية وعلى خلفية الإنجازات التي تحققت في جانب الطلب الكلي والتوازن الداخلي بين المؤشرات الإقتصادية الكلية المتغيرة ثم وضع برنامج عام 1998م . الذى انتقل بالإقتصاد من مرحلة التثبيت والتوازن الداخلي وإزالة الضغوط على الطلب الى مرحلة

1 / التجاني الطيب ابراهيم – 2017م - ورقة علمية بعنوان رفع العقوبات الإقتصادية عن السوان وتداعياتة – منشورة في الجزيرة نت الساعة 6 مساء ..

تفعيل جانب العرض الكلي كثمرة لنجاح برنامجي 1996م و1997م في تخفيض معدلات التضخم وتهجيم الإنفلات في الإنفاق العام وخفض معدلات العجز المالي الكلي والإستدانة من النظام المصرفي ، وتحسين اوضاع نظام سعر الصرف . ويعبر الإتجاه نحو سياسات جانب العرض عن الكفاءة في ادارة الإقتصاد و القدرة على التوازن بين اهمية الإستمرار في ضبط الإنفاق وترشيده بهدف تخفيض الضغوط على الطلب الكلي وخفض التضخم من جهة وبين الإيفاء بمتطلبات دعم العرض عن طريق زيادة معدلات نمو الإنتاج والخدمات الأساسية من جهة اخرى هذا وإن تحقيق اهداف ذالك البرنامج كان يحتاج الى دعمه بمجموعة من السياسات والإجراءات الإقتصادية لتهئية المناخ الإقتصادي والهيكلي المواتي لرفع معدلات النمو وزيادة الإنتاج ومن التحديات ايضاً عملية التوازن في توظيف الموارد المحدودة بين متطلبات تحقيق تلك الأهداف والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي من جانب ، والقدرة على مقابلة متطلبات الدفاع والأمن والتنمية الإجتماعية ، توفير الحاجيات الأساسية للمواطنيين من جانب آخر[1].

إن زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو وزيادة العرض الكلي كانت تحتاج لموارد كبيرة ولإزالة الإختناقات في البنيات الأساسية وتنمية القدرات البشرية ودعمها وتهيئة المناخ المناسب لبناء القاعدة العلمية والتقنية لدعم البحث العلمي كما ان تحقيق تطلعات المواطنين في التنمية الإجتماعية ورفع كفاءة الخدمات الأساسية كأن يتطلب تخصيص موارد مالية كبيرة ايضاً . فإن تحقيق التوازن بين هذه المتطلبات من خلال الموارد المحدودة دون الإخلال بالإنجازات التي تحققت بالإستقرار والتوازن في الإقتصاد الكلي كان يشكل تحدياً كبيراً ويحتاج الي قدرة فائقة في إدارة الإقتصاد.

على خلفية ماتم إنجازه في برنامجي (1996-1997)م ماتحقق من إستقرار في الإقتصاد الكلي والتوازن بين مؤشراته مع مراعاة تحديات الموازنة بين متطلبات زيادة العرض الكلي وضرورة تخفيض الضغوط على الطلب الكلي والمحافظة علي الإنجازات التي تمت في مجال الإستقرار ، ثم وضع برنامج عام 1998م والذي صوب الي زيادة نمو الإنتاج ودعم جانب العرض الكلي والتنمية الإجتماعية .

ثم تم الإنتقال الي (المرحلة الثالثة) بناءاً على ما تحقق من إستقرار في الإقتصاد الكلي والتوزن في المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال عام 1998م حيث تراجع معدل التضخم الي 14% وإستقر

1/ عبدالوهاب عثمان – منهجية الاصلاح الاقتصاد في السودان – الجزء الثاني – ص - 236.

نظام سعر الصرف مع توحيد الاسعار في اكتوبر 1998م ، مهددت تلك الإنجازات في الإقتصاد الكلي لإعداد برنامج متوسط المدة يغطي الفترة من 1999- 2000 م

3/ محور الإستقرار المالي للجهاز المصرفي :

يهدف هذا المحور الى تحقيق الإستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية والوصول الى النسب العالمية المثلى في ما يتعلق بتعثر التمويل المصرفي وكفاية رأس المال ومتوسط التكلفة الإدارية للمصارف وذلك عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية بما يتوافق مع التطورات العالمية .

4/ تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي :

الإستمرار في سياسة اعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتصنيف المصارف لمجموعات ووضع الأسس الرقابية لها , الإستمرار في تطبيق المعاير الرقابية الدولية في الجهاز المصرفي , التنسيق بين مؤسسات القطاع المالي واشراكها في سياسات الإستقرار المالي وادراج البيانات المتعلقة بأداءها ضمن تقارير الإستقرار المالي ، الإستمرار في تطوير وترقية الأداء في المصارف و المؤسسات المالية وبناء قدرات العاملين بها ، الإستمرار في تفعيل دور الشركات والتعريف بكيفية التعامل معها لتؤدي دورها في الإقتصاد ، الإستمرار في تقوية المركز المالي للمؤسسات المالية غير المصرفية خاصة شركات الصرافة وشركات التحاويل المالية ، الإستمرار في تقوية الأسس الرقابية المنظمة للعمل بالمؤسسات المالية غير المصرفية وذلك لمراجعة الضوابط المعمول بها وتحديثها [1].

5/ تطورات الإقتصاد السوداني خلال الفترة (2000-2006)م:

جاءت هذه الفترة في نهايات الإستراتيجية القومية الشاملة (1992- 2002)م كما تزامنت مع الإستراتيجية القومية الشاملة الثانية التي كانت من المفترض ان تبدأ في 2003م لمدة 10 سنوات غير انه تم تعديل الإعداد انتظاراً لتوقيع اتفاقية السلام الشامل .

1 / سياسات بنك السودان المركزي للعام - 2015م – ص - 14

هذا وقد تضمنت برامج تطوير الإقتصاد السوداني خلال الفترة (1999- 2006)م الإستمرار في تنفيذ برامج قوية وسريعة وعميقة وشاملة للإصلاح الإقتصادي والتي بدأ تطبيقها في مطلع عقد التسعينات والتي تمثلت أهم ملامحها :

أ/ الإستمرار في سياسة الإكتفاء الذاتي من سلع الغذاء خاصة برنامج الإكتفاء من سلعة القمح حيث رفعت الحكومة شعار (نأكل مما نزرع) (ونلبس مما ننصنع) إشارة الى سلعة القطن لتعبئة العاملين والشركاء بالقطاع الزراعي ، فكان برنامج توطين القمح الذي شهد في عهده القطاع الزراعي أكبر حصة تمويلية زادت بها المساحات الزراعية الى أضعاف ما كانت عليه ، كما تم تأهيل بنيات الري في المشاريع الزراعية بمتطلبات الري وتوصيل الكهرباء في ولاية النيل الأبيض ونهر النيل والشمالية .

ب/ الإستمرار في سياسات التحرير الإقتصادي لتوسيع قاعدة النشاط الإقتصادي وخصخصة المرافق العامة وفتح المجال للقطاع الخاص حيث كانت البداية في النقل الميكانيكي .

الإستمرار في سياسة المحافظة على الإستقرار الإقتصادي لكبح التضخم ومتابعة اثره على الأسعار والتشغيل لعناصر الإنتاج والمحافظة على معدلات نمو موجبة في الناتج القومي الإجمالي ، وفق معدل نمو لعرض النقود يتوافق مع الأهداف المعتمدة في الخطة الإقتصادية .

ج/ إنفاذ حزمة متكاملة من برامج الإصلاح المؤسسي والهيكلي في الإقتصاد لجعل هدف الإستقرار الإقتصادي على قمة أولويات السياسات الإقتصادية كما شملت البرامج في الجانب المالي إصلاح ديوان الضرائب وادارة الجمارك والتشريعات الحاكمة للنظام الضريبي كما شملت برامج الإصلاح الجانب التمويلي بالإضافة الى السياسات الهادفة الى زيادة القدرات الإنتاجية والصادرات .

د/ الإستمرار في برامج تطوير البنية التحتية من طرق وجسور ومهابط ومطارات وإتصالات لأنه يمكن الحديث عن توسع في النشاط الإقتصادي وزيادة في الإنتاج من أجل توفير البيئة الجاذبة للإستثمار والتي ياتي على رأسها الإهتمام بالبنى التحتية والخدمات اللازمة الأخرى .

ه/ الإستمرار في برامج زيادة انتاج البلاد من الطاقة حيث تم التركيز على الأتي :

- زيادة التوليد الحراري بتاسيس محطات التوليد .
- توسيع شبكات نقل الكهرباء شرقاً حتي القضارف وكسلا وبورتسودان وغرباً حتي الأبيض وشمالاً حتي حتى عطبرة ومروي ودنقلا وجنوباً حتى الرنك

- البدء في الترويج والحصول على تمويل لتعلية خزان الروصيرص وتأهيل خزان سنار [1].

6/ القطاع الزراعي من (1997 - 2013)م :

إن أبرز مقومات الإقتصاد السوداني كما هو معروف هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فقطاع الزراعة هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتروح مابين 35- 45% طيلة الفترة السابقة كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وانشطتهم بهذا القطاع (المجلة الإقتصادية 2013م).

ولكن رغم ذلك ووفقاً لإحصاءات بنك السودان المركزي للتجارة الخارجية إن السودان يستورد من الغذاء مايفوق ربع قيمة فاتورة الواردات . وهذه المعطيات تفسر عدم قدرة القطاع الزراعي في السودان علي تلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية . وظل طيلة الفترة من(1997-2013)م يعتمد علي الإستيراد لتلبية معظم احتياجاته المحلية من المواد الغذائية وفيما يخص السياسات الزراعية العامة , وبالرقم من إتجاه الدولة الي إنشاء مراكز لترويج المنتجات الزراعية السودانية في الخارج بهدف زيادة نصيب السودان من الأسواق, والإتجاه لتحفيز الإستثمار في مجال الإنتاج من أجل الصادر إلا أنه حتي الآن لم يتم اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الشأن , وظلت السلع المنتجة دون مستوى المواصفات العالمية . وتحتاج الي المزيد من الإجراءات الخاصة بضبط الجودة والصحة النباتية والحيوانية . ومن الملاحظ أن هذه الخدمات مازالت تعاني من النقص وعدم التطور بل تدهورت بصورة كبيرة مما كانت عليه في السابق وذلك نتيجة لقصور دعمها وتمويلها من جانب الدولة وعدم دخول القطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات [2].

7/ التطورات في القطاع الزراعي :

يتكون القطاع الزراعي من المنتجات النباتية والثروة الحيوانية ولذلك يمثل هذا التكوين أكبر القطاعات .

وابرز صادرات المحاصيل الزراعية هي القطن والسمسم والصمغ العربي والفول السوداني والذرة لهذا تقوم الدولة بعمل استراتيجية لزيادة نسبة الصادر [3].

---

1 / احمد مجذوب احمد علي - 2010م - الاقتصاد السوداني - دراسة في اداء الاقتصاد السوداني - خلال الفترة (2000- 2010)م - دار النشر - هيئة الاعمال الفكرية - الطبعة الاولي – ص 63 .

2 / عزالدين ادم ذوالنون – 2016م – الآثار المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارة الخارجية – رسالة دكتورة – ص 159 .

3 / رانية صلاح الدين يوسف – 2008م – دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – رسالة ماجستير – ص18 .

أ/ القطن :

يلعب القطن دوراً هاماً في صادرات السودان وتبرز أهمية القطن في تعدد إستعمالاته ويعتبر المصدر الأساسي في صناعة الغزل والنسيج كما يستفاد من بزرة القطن في إنتاج الزيت والعلف بجانب استعمالاته في صناعة السماد والورق .

إنخفض عادات صادرات القطن من 107.3مليون دولار عام 2005 م الى 82.3 مليون دولار عام 2006م بنسبة 23.3% بينما يمثل صادرات القطن حوالي 6.3% من إجمالي الصادرات لعام 2006م حقق محصول القطن الذي كان الركيزة الأساسية في الإقتصاد السوداني أقل معدل نمو حيث لم تتجاوز زيادة المساحة بين الفترة الأولي والثانية الي 2% وسجلت نسبة نمو سالب حوالي 17% ولم تكن الأسعار عالية هو السبب المباشر لهذا الإنخفاض وإنما يعود السبب الى علاقات الإنتاج والتدهور الإداري[1] .

ب/ الصمغ العربي:

يعتبر من اهم السلع الرئيسية يتاثر حجم الكمية القابلة للتصدير في السودان بموقف الطلب العالمي لصمغ وفق البدائل وموقف الدول المنافسة واجهت حركة الصادر اشكالات عديدة مرتبطة بغياب المخزون الاستراتيجي .

8/الإستراتيجية القومية (2007 – 2030)م :

ولكن سنتناول الفترة مابين (2011-2007)م:

من بعد ذلك إستكملت الدولة التخطيط الإستراتيجي بعد انتهاء الخطة العشرية الأولي في ديسمبر 2002م التي تزامنت نهايتها وبدايات الإستعداد للخطة ربع القرنية الجديدة مع تسارع خطي الحوار حول قضايا الجنوب التي سارت كلها في تجاه توقيع الإتفاق الشامل حيث برز اتجاه للإنتظار بأعداد الإستراتيجية القومية لما تتمخض عنها الإتفاقية تأكيد من الدولة في إبداء حسن النية تجاه الحركات المتمردة حول الجنوب ولهذا عملت وزارة المالية إعداد موازنة 2003م بدون برنامج وأنما تم الإستهداء بموجهات الخطة الإستراتيجية الجديدة من بعد ذلك تم التفكير ببرنامج ثلاثي يبدأ في 2004م ويستمر حتي 2006م .

1 / رانية صلاح الدين يوسف – مرجع سابق – ص 19 .

وقامت الخطة الإستراتيجة علي خمس خطط فرعية مدة كل خطة خمسة سنوات وإستهدفت الخطة خمس سنوات الأولي (2007 –2011)م الغايات الأتية :

استدامة السلام والسيادة الوطنية والوفاق الوطني ، المواطنة والهوية السودانية ، التنمية المستدامة ، الفقر وتحقيق اهداف الألفية المتفق عالمياً ، المعلوماتية ، تطوير آليات البحث العلمي .

إرتكزت رسالة الإستراتيجية علي تبني تخطيط متوسط وقصير الأجل الذي يقوم علي برامج سنوية واضحة الأهداف مفصل السياسات تبنى عليها الموازنات السنوية [1].

9/ التطورات الخارجية التي واجهها الإقتصاد السوداني خلال هذه الفترة :

شهد الإقتصاد السوداني خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ثلاثة أحداث إقتصادية وسياسية وأمنية كبرى أحدثت تحولات هيكلية في مفاصل الإقتصاد الوطني وافرزت تذبذبات وضغوطاً هائلة مما افضى الى تراجع الإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ومساهمة الإنتاج في قطاع الصادرات غير البترولية مما ادى على تفاقم الضغوط على المواطنين وتدهور قيمة العملة الوطنية وإنفلات معدلات التضخم بالإضافة على إستمرار الحظر الإقتصادي والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ومشكلة الديون الخارجية وتفاقمها في دخول موارد البترول السوداني في مفاصل الإقتصاد السوداني وإبرام إتفاقية السلام الشامل .

وقد برزت إختلالات خطيرة في توازن النمو بين القطاعات الإقتصادية أدت الى تراجع مساهمة الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

ومن اهم التحديات التي احدثتها الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الوطني حدوث التذبذبات في موارد البترول مما انعكس ذلك سلباً على موقف الحساب الخارجي وعلى موارد الميزانية العامة .

من أهم مخرجات المنهجية التي اتبعت في الإدارة المالية العامة خاصة في اطار استخدام موارد البترول في توسيع الإختلال في توازن النمو بين مناطق الريف والحضر بين أقاليم البلاد المتخلفة إقتصادياً وإجتماعياً [2].

---

1 / احمد مجذوب احمد علي - 2010 م - الإقتصاد السوداني - دراسة في اداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة (2000-2010) م - دار النشر - هيئة الأعمال الفكرية - الطبعة الأولي – ص65 .

2/ عبدالوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان خلال الفترة من 2001 م-2011 م ، الطبعة الثانية ص 243-244-245 .

10/ التطورات الإقتصادية في الفترة من (2011 – 2016)م :

شهد اليوم التاسع من يوليو عام 2011م انفصال دولة جنوب السودان مما أثر علي مجمل النشاط الإقتصادي وأثر علي دقة مقارنة إحصاءات ومؤشرات الأداء الإقتصادي لهذا العام ومؤشرات الأداء الإقتصادي في الأعوام السابقة وفي القطاع الحقيقي استهدفته سياسة الإقتصاد الكلي للعام 2011م معدل نمو قدرة 5% وإنخفض معدل التخضم السنوي إلي 12% والحفاظ علي إستقرار سعر الصرف للعملة المحلية ، إلا ان واقع الحال يشير إلي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 5.2% في عام 2010م إلي 2.7 في عام 2011م وذلك لإنخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انفصال الجنوب وارتفاع متوسط معدل التخضم من 13.1% الي 18.1% وذلك ننتجية لإرتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع المستوردة [1].

استهدفت سياسات الإقتصاد الكلي تحقيق معدل نمو قدرة 2% ومعدل تضخم سنوي 17% من خلال استهداف معدل اسمي في عرض النقود في حدود 15% مع تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي وإعادة إستقرار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية . ويشير الأداء الفعلي إلي إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.9% في عام 2011م الي 1.1% في عام 2012م وذلك لانخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع متوسط معدل التضخم من 18.1% في عام 2011م الي 35.1% في عام 2012م نتيجة للتوسع النقدي وإنخفاض سعر صرف الجنيه السوداني وارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع المستوردة [2] .

اما في العام 2013م إستهدفت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013م بالتنسيق مع السياسات المالية تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.6% ومتوسط معدل تضخم سنوي في حدود 20% - 22% من خلال إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود في حدود 21% مع تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي والخارجي .

وتشير البيانات الي إنخفاض معدل نمو عرض النقود من 40.2% بنهاية عام 2012 الي 13.3% بنهاية عام 2013م وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.4% الي 3.6% . كما ارتفع كلاً من اصول المصارف العاملة من 70.0 مليار جنيه ينهاية عام 2012م الي 77.7 مليار حنيه بنهايه 2013م بمعدل 15.6% وإجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف من 30.5 مليار

1/ بنك السودان المركزي - التقرير السنوي الحادي والخمسون –للعام 2011 – ص1 – ص2 .
2/ بنك السودان المركزي -التقرير السنوي الثاني والخمسون – للعام 2012 – ص 2 .

جنيه الي 37.6 مليار جنيه بمعدل 23.4 % ، حيث ارتفع رصيد التمويل المقدم للقطاع الخاص من 28 مليار جنيه الي 34.4مليار جنيه بنسبة 22.7% . كما شهد العام 2013م تحسن في مؤشرات السلامة المالية للمصارف حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من 12% إلي 16.6% بينما إنخفضت نسبة التعسر المصرفي من 11.9% الي 8.4% [1].

اما بالنسبة للقطاع الحقيقي تشير التقديرات الي إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.4 % في عام 2013م إلي 3.6% في عام 2014م حيث إنخفض معدل نمو القطاع الزراعي ليبلغ (4.1-)% ، كما بلغ معدل نمو القطاع الصناعي 15.2% نتيجية لنمو النفط والصناعات اليدوية والتحويلية ، اضافة الي ارتفاع مقدر في إنتاج الكهرباء والسكر ، أما قطاع الخدمات فقد بلغ معدل نموه 3.2% نتيجة للتحسن في خدمات البناء والتشييد والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أما بالنسبة للتضخم فتشير بيانات الأداء الفعلي إلي ارتفاع المتوسط من 37.1% في عام 2013م الي 36.9% في عام 2014م .

كما ارتفعت مديونية السودان السنوية من 43.8 مليار دولار بنهاية 2013م الي 46.6 دولار في نهاية 2014 بسبب الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس 3.2% الدول الأعضاء في نادي باريس وديون البنوك التجارية بنسبة 1.3% والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة 1.3 % إضافة الي تراكم فوائد القروض التعاقدية و الجزائية [2].

إستهدفت سياسات بنك السودان المركزي في عام 2015م بالتنسيق مع السياسات المالية والسياسات الإقتصادية الأخري تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.3% ومتوسط معدل تضخم سنوي في حدود 25.9% من خلال إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود في حدود 15.3% مع تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي والخارجي . وتشير بيانات الأداء الي أن معدل عرض النقود بلغ 20.5% بنهاية عام 2015م وقد نتجت تلك الزيادة من دخول بنك السودان المركزي في تمويل شراء بعض السلع والمنتجات بهدف دعم اسعارها ، والإستمرار في شراء الذهب وتخصيص لإستيراد السلع الإستراتيجية ، بالإضافة الي عوامل أخرى [3].

نجحت السياسات والإجراءات بالنزول في متوسط معدل التضخم من 36.9% في عام 2014 الي 16.9% في عام 2015م كما ساهمت في تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 2.7% في عام 2014م

1/ بنك السودان المركزي - التقرير السنوي – الثالث والخمسون – 2013 .
2 / بنك السودان المركزي - التقرير السنوي – الرابع والخمسون – 2014 .
3 / بنك السودان المركزي – التقرير السنوي – الخامس والخمسون – 2015 – ص 2 .

وعلي مستوي القطاع المصرفي فقد ارتفع كلاً من إجمالي الأصول العاملة من 2015 مليار جنيه في عام 2014م الي 108.9 مليار جنية في عام 2015م بمعدل 18% وإجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف من 44.3 مليار جنيه في عام 2014م إلي 53.4 مليار جنيه في عام 2015م بمعدل 20.6% كما شهد عام 2015م تحسن في مؤشر السلامة الكلية للمصارف حيث ارتفعت نسبة كفاءة رأس المال من 18% في 2014م إلي 20% في عام 2015م بينما إنخفض نسبة التعسر المصرفي من 7.1% في عام 2014م إلي 5.1% في عام 2015م كما سجلت الموازنة عجزاً كلياً مقداره 6.9 مليار جنيه .

كما ارتفعت مديونية السودان الخارجية من 43.7 مليار دولار في عام 2014م إلي 45 مليار دولار في عام 2015م بسبب تراكم فوائد القروض التعاقدية والفوائد الجزائية [1].

جدول رقم (1) يوضح البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة قبل الحظر الإقتصادي

السنة	التحويلات الجارية		الإستثمارات الأجنبية المباشرة	الصادرات الزراعية	النمو الإقتصادي
	خارجية	داخلية			

1/ بنك السودان المركزي – التقرير السنوي – الخامس والخمسون – 2015 – ص 3 .

1989	580.8	35.1	-	386.6	8.9
1990	143.3	27.9	-	374.1	(5.5)
1991	127.9	13.1	-	305	7.5
1992	232.9	7.4	-	319.3	6.6
1993	84.9	10.1	-	324.8	4.6
1994	119.9	63.0	-	523.9	1.0
1995	346.2	306.8	-	555	6.0
1996	336.2	231.4	0.4	620.2	11.6

المصدر : تصميم الباحثين بالإعتماد على المعلومات من بنك السودان المركزي ووزارة الزراعة ووزارة الإستثمار الإتحادية و الجهاز المركزي للإحصاء .

جدول رقم (2) يوضح البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بعد الحظر الإقتصادي

السنة	التحويلات الجارية		الإستثمارات الأجنبية المباشرة	الصادرات الزراعية	النمو الإقتصادي
	الخارجية	الداخلية			
1997	439.1	210.2	2.7	692.9	6.1
1998	731.9	366.7	370.7	857.38	8.2
1999	736.0	393.5	370.8	1,018.92	4.2
2000	690.2	453.2	327.67	939.18	8.4
2001	826.8	452.5	5,507.90	610	10.8
2002	1,120.4	454.5	2,358.83	927.19	6.0

6.3	1,025.62	997.82	516.8	1,235.2	2003
5.1	1471	1,543.59	509.6	1,632.8	2004
5.6	1,267.7	3,000.37	620.4	1,933.7	2005
6.5	989.56	2,982.16	1,075.8	1,993.7	2006
5.7	709.39	4,950.98	2,117.9	2,500.2	2007
3.8	793.19	12391.75	3638.6	4,023.6	2008
4.5	1036.67	2887.20	1961.5	2,973.8	2009
6.5	1079.07	12726.76	1228.8	3,359.9	2010
3.9	1938.85	4510.91	741.4	1,651.8	2011
1.1	2852.28	392.39	654.7	1,526.3	2012
5.4	7378.21	10422.14	436.0	2,148.9	2013
7.8	8729.15	3569.13	198.1	928.4	2014
4.9	10079.02	217.33	370.5	1,283.7	2015
3.1	11429.35	418.83	384.2	1,283.4	2016

المصدر : تصميم الباحثين بالإعتماد على المعلومات من بنك السودان المركزي ووزارة الزراعة ووزارة الإستثمار الإتحادية و الجهاز المركزي للإحصاء .

الفصل الرابع

أثر الحظر الإقتصادي علي متغيرات الدراسة

المبحث الأول : أثر الحظر الإقتصادي علي متغيرات الدراسة

المبحث الثاني : الخلاصة ومناقشة الفرضيات

الفصل الرابع

تمهيد:

أعقب قرار فرض الحظر الإقتصادي على السودان وحظر المعاملات التجارية العديد من الآثار السلبية سواء كانت في الشأن السياسي أو الإقتصادي، وهذه العقوبات تُعد المعوّق الأساسي للتنمية الإقتصادية، وبالتركيز على الأثار الإقتصادية لفرض الحظر نجد تضرر العديد من القطاعات الإقتصادية الهامة وتوقف العديد من المعاملات التجارية بين شركات عالمية، ودول أخرى تخشى موقف الولايات المتحدة الأمريكية حال التعامل مع السودان .

تأثر القطاع المصرفي والتعاملات البنكية خاصةً مع الدول الأجنبية بقرار فرض العقوبات، فقد حُرِمَت السودان من التحويلات المالية بالدولار الأمريكي ، مما تسبب في قلة عائدات الدولار، والسعي إلى إتمام التحويلات عبر المصارف السودانية بعملات أخرى مثل اليورو، ما يُعرّض عمليات التحويل لخسائر سعر الصرف، حيث أن الدولار هو العملة الإحتياطية الرئيسية في العالم والوسيط الأساسي في تسويق كل المعاملات والتعاقدات التجارية [1].

على الرغم من البيئة الخصبة للسودان في جذب الإستثمارات إلا أن فرض العقوبات أدى إلى فقدان السودان الغطاء الدولي للإستثمار بفقدانها فرص التمويل من المؤسسات المالية ، إلا ان الإستثمارات الأجنبية ما زالت في تزيد ، إضافة إلى انفصال الجنوب الذي سيطر على أغلب عائدات البترول، التي تبلغ ما يقرب من 75% من العائدات النفطية، وترك الموازنة العامة للدول تُعاني من عجز كبير، و كذلك نجد ان الصادرات الزراعية لم تنخفض .

المبحث الأول

اثر الحظر الإقتصادي علي ادبيات النمو الاإقتصادي

أولاً اثر الحظر الإقتصادي علي النمو الإقتصادي:

يعد النمو الإقتصادي من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها إلا أن ان معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة الحظر الإقتصادي كانت تتزايد بمعدلات متناقصة .

1/ منتدي إتحاد المصارف العربية – بعنوان رفع العقوبات الإقتصادية إنعكاساتها الإيجابية على إقتصادنا ومصارفنا العربية وفرص فرص الإستثمار في السودان – فندق السلام روتانا 7مارس 2017م .

جدول رقم (3) : التالي يوضح معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة (1989 –1996)م فترة ما قبل الحظر الإقتصادي .

السنة	معدلات النمو الإقتصادي %
1989	8.9
1990	(5.5)
1991	7.5
1992	6.6
1993	4.6
1994	1.0
1995	6.0
1996	11.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – منشورات .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معدلات النمو في فترة ما قبل الحظر الإقتصادي شهدت تذبذباً واضحاً حيث تناقصت معدلات النمو الى (5.5)%في عام 1990 م ثم بعد ذلك بدأت معدلات النمو في التزايد بمعدلات متناقصة وفي عام 1996 شهدت معدلات النمو تزايدا ملحوظاً حيث قفزت الى 11.6 % .

جدول رقم (4) : يوضح معدلات النمو في الفترة (1997 - 2016 م) فترة ما بعد الحظر الإقتصادي

السنة	**معدلات النمو الإقتصادي %**
1997	6.1
1998	8.2
1999	4.2
2000	8.4
2001	10.8
2002	6.0

2003	6.3
2004	5.1
2005	5.6
2006	6.5
2007	5.7
2008	3.8
2009	4.5
2010	6.5
2011	3.9
2012	1.1
2013	5.4
2014	7.8
2015	4.9
2016	3.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – منشورات .

ياحظ من الجدول اعلاه ان فترة ما بعد الحظر الإقتصادي حيث شهدت الأعوام من(1997-2000)م تذبذباً واضحاً في معدلات النمو ماعدا عام 2001م شهدت معدلات النمو تزايداً واضحاً بسبب زيادة عائدات البترول ومنذعام 2002 بدأت معدلات النمو الإقتصادي تتناقص الي العام 2013 وايضاً في عام 2014 م تزايد معدلات النمو الإقتصادي بمعدلات متناقصة بسبب ارتفاع انتاجية القطاع الصناعي والخدمي وبدأت معدلات النمو تتناقص في عامي 2015 و2016 م .

ثانياً أثر الحظر الإقتصادي على الجهاز المصرفي في السودان :

يتكون الجهاز المصرفي عموماً من المؤسسات المصرفية التي تختلف بإختلاف التي تمارسها ونجد من ضمن هذه الأنشطة القيام بالتحويلات الجارية سواء داخل الوطن او خارجها .

جدول رقم (5) : يوضح التحويلات الداخلة و الخارجة التي تمت عبر الجهاز المصرفي في الفترة من عام (1989 – 1996)م .

القيمة بملايين الدولارات

السنة	التحويلات الداخلة	التحويلات الخارجة	النسب
1989	35.1	580.8	%6
1990	27.9	143.3	%19
1991	13.1	127.9	%10.2
1992	7.4	232.9	%3.2
1993	10.1	84.9	%11.9
1994	63.0	119.9	%52.5
1995	306.8	346.2	%88.6
1996	231.4	336.2	%68.8

المصدر بنك السودان المركزي – منشورات

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب التحويلات الجارية شهدت تذبذباً واضحاً حيث بلغت في العام 1989م ثم تزايدت في عام 1990م لأكثر من النصف فبلغت حوالي 19% ثم بدأت تتناقص بعد ذلك حتي وصلت الي 3% في عام 1991م ثم بعد ذلك تتزايد فوصلت في عام 1995م حوالي 88% ثم انخفضت في عام 1996م الي68%.

جدول رقم (6) : يوضح التحويلات الداخلة و الخارجة التي تمت عبر الجهاز المصرفي في الفترة من عام (1997 – 2016)م .

السنة	التحويلات الداخلة	التحويلات الخارجة	النسب
1997	210.2	439.1	%47.9
1998	366.7	731.9	%50.1
1999	393.5	736.0	%53.5
2000	453.2	690.2	%63.0
2001	452.5	826.8	%54.7
2002	454.5	1,120.4	%40.7
2003	516.8	1,235.2	%41.8
2004	509.6	1,632.8	%31.2
2005	620.4	1,933.7	%32.0
2006	1,075.8	1,993.7	%54.0

2007	2,117.9	2,500.2	%84.7
2008	3,638.6	4,023.6	%90.4
2009	1,961.5	2,973.8	%66.0
2010	1,228.8	3,359.9	%36.6
2011	741.4	1,651.8	%44.9
2012	654.7	1,526.3	%39.6
2013	436.0	2,148.9	%20.3
2014	198.1	928.4	%21.3
2015	370.5	1,283.7	%28.9
2016	384.2	1,283.4	%29.9

المصدر بنك السودان المركزي – منشورات

في بداية الحظر الإقتصادي على السودان لما تتاثر التحويلات الجارية بل كانت في تزايد حيث تزايدت في عام 1997م من نسبة 47.9% الى 50.1% عام 1998 م وذلك نتيجة لان بعض البنوك لم توقف تعاملاته مع البنوك السودانية بالإضافة الى تزايد العاملين بالخارج ثم تزايدت النسبة حتى وصلت في عام 2000 الى 63.0% ثم بدات تتراجع بعد ذلك بسبب الحظر الإقتصادي حيث انخفضت من 63.0% عام 2000م الى 54.7% في عام 2001 م ثم بدأت تنخفض تلك النسبة حتى وصلت في عام 2005م و2006م الى 31.2% و32.0% وذلك بسبب ايقاف البنوك الأجنبية تعاملاتها نهائياً مع البنوك السودانية ثم بعد ذلك بدأت اتحويلات تتزايد حيث تزايدات باكثر من الضعف في عام 2008م حيث بلغت حوالي 90.4% وذلك لزيادة عدد العاملين بالخارج وزيادة عدد البنوك المتعاملة وان عائدات النفط تمر عبر الجهاز المصرفي .

ثم بدأت بعد ذلك تنخفض حتي وصلت في عام 2009 م الى 66.0% وفي عام 2010م انخفضت الى 36.6% ويعذو ذلك الى اشتداد الحظر الإقتصادي المفروض على السودان ثم بعد ذلك تزايدت بمعدلات متناقصة في عام 2011م حيث بلغت 44.9% وبعد ذلك بدات تنخفضحتي بلغت في عام 2014م حوالي 21.3% كذلك تقدر خسائر الجهاز المصرفي منذو العام 1997م الي 2014م حوالي 45 مليار دولار ثم بدأت تتزايد في عامي 2015 و2016م الي 28.9 و29.9 تواليا وذلك نتيجة لارهاصات رفع الحظر الإقتصادي .

ثالثاً أثر الحظر الإقتصادي علي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان :

شهدت الفترة من (1989 - 1999)م مستويات متدنية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، لكن الفترة من (2000 - 2016)م شهدت تدفق كبير للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا انها تركزت بصفة أساسية علي قطاع الخدمات الشيء الذي ترك أثراً وتخوفاً كبيراً من قبل الحكومة والإقتصاديين من أن القطاع الخدمي لا يقود الى تنمية حقيقية في الإقتصاد ولا يساهم في سد فجوة موارد النقد الأجنبي فضلاً عن فجوة الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (7) : يوضح قيمة الإستثمارات الإجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة من (1989 – 1996)م فترة ما قبل الحظر الإقتصادي .

القيمة بالدولار

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	الطاقة والتعدين	القطاع الزراعي	الإجمالي
1989	-	-	-	-	-
1990	-	-	12,258,889	-	12,258,889
1991	120,000	82,335,000	-	-	82,455,000
1992	494,580	38,723,864	2,700,000	-	41,918,444
1993	22,127,090	56,072,584	-	10,380,827	88,580,501
1994	3,010,193	88,960,633	9,000,000	476,191	101,447,017
1995	47,611,856	7,539,922	33,500,000	8,796,553	97,448,331
1996	29,327,990	122,455,663	62,641,515	36,825,157	251,252,325

المصدر :وزارة الإستثمار الإتحادية – ادارة الإحصاء والمعلومات .

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة 1989م أن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضعيفة وتكاد تنعدم في بعض القطاعات ويعزى ذلك الى ضعف مناخ الإستثمار وقت استمرت ذلك في عام 1993م تم تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب واستمر ضعف الإستثمار الأجنبي المباشر حتي 1996م .

جدول رقم (8) : يوضح قيمة الإستثمارات الإجنبية المباشرة في الفترة من (1997 – 1999)م فترة بعد الحظر الإقتصادي .

القيمة بالدولار

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	الطاقة والتعدين	القطاع الزراعي	الإجمالي
1997	36,453,839	16,825,273	298,727,801	61,891,851	413,898,764
1998	70,416,411	19,673,166	1,098,121,389	49,322,761	1,114,594,727
1999	64,652,037	34,614,632	999,200,000	3,414,488	1,101,881,157

المصدر : وزارة الإستثمار الإتحادية – ادارة الإحصاء والمعلومات .

لكن علي الرغم من الحظر الإقتصادي علي السودان في الفترة 1996م سجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعاً ملوحظاً في الفترة 1996م وحتي 1999م وذلك نسبة لتدفق الإستثمارات والسلع الإستثمارية في مجال البترول .

جدول رقم (9) : يوضح قيم الإستثمارات الإجنبية المباشرة في السودان في الفترة من (2000 – 2016)م .

القيمة بملايين الدولارات

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع الزراعي	الإجمالي
2000	68.00	259.40	0.27	327.67
2001	5,445.95	59.79	2.17	5,507.90
2002	1,941.46	385.32	32.06	2,358.83
2003	349.10	276.68	372.04	997.82
2004	350.14	1,189.52	3.92	1,543.59
2005	907.85	2,077.25	15.26	3,000.37
2006	1,668.96	1,114.71	189.49	2,982.16
2007	3,036.81	1,602.76	311.42	4,950.98
2008	8,264.85	3,951.82	175.07	12,391.75
2009	845.91	1,918.84	122.45	2,887.20

2010	457.97	2,483.49	9,785.30	12,726.76
2011	194.71	4,210.10	106.09	4,510.91
2012	76.21	118.54	197.64	392.39
2013	800.82	8,879.51	741.80	10,422.14
2014	2,308.63	826.79	434.06	3,569.13
2015	60.43	111.20	45.70	217.33
2016	105.26	17.12	180.71	418.83
الإجمالي	26,777.84	29,465.33	12,543.77	68,786.94

المصدر: وزارة الإستثمار، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات .

أما في عام 2000 وحتي 2005م فقد قفزت الإستثمارات الإجنبية كماً ونوعاً وذلك بدخول العديد من الصناعات البترولية والبتروكيميائية الي جانب الصناعات الدوائية والغذائية (القطاع الصناعي) ، وشهد العام 2006م تدفق للإستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة ملحوظة وذلك بدخول إستثمارات كبيرة جداً في قطاع الإستثمارات إلا هنالك تراجع في عام 2009 مقارنة بالعام 2008 و 2010 ويعزي ذلك الى أثار الأزمة العالمية . وفي عام 2011 تراجع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب إنفصال دولة جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة للدولة وإستمر هذا التراجع حتي نهاية 2012 لكن بدأت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تدفق بصورة أكبر في عامي 2013 و2014 تحديداً في مجال الزراعة والتعدين أما في عامي 2015 و2016 فقد تراجعت الإستثمارات الأجنبية

رابعاً أثر الحظر الإقتصادي على الصادرات الزراعية في السودان :

تمثل الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني حوالي 90% من جملة الصادرات قبل عام 1999م إي قبل إنتاج البترول السوداني .

جدول رقم (10) : يوضح قيمة الصادرات الزراعية في الفترة من (1989- 1996)م فترة ما قبل الحظر .

السنة	قيمة الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)
1989	386.6
1990	374.1
1991	305
1992	319.3
1993	324.8
1994	523.9
1995	555

1996	620.2

المصدر: وزارة الزراعة - منشورات

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الصادرات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي شهدت تراجعاً واضحاً خاصة في عام 1991 يعزى ذلك الى تراجع صادرات القطن بسبب تدني الإنتاج ثم بعد ذلك بدأت في الزيادة منذ عام 1992 وقفزت الصادرات الزراعية في 1994 و 1995 و 1996 بسبب زيادة صادرات القطن السمسم والضأن .

الجدول رقم (11) : التالي يوضح قيمة الصادرات الزراعية في الفترة من (1997 – 2016)م اي فترة ما بعد الحظر الإقتصادي .

السنة	قيمة الصادرات الزراعية
1997	692.9
1998	857.38
1999	1,018.92
2000	939.18
2001	610
2002	927.19
2003	1,025.62
2004	1471
2005	1267.7
2006	989.56
2007	709.39
2008	793.19
2009	1,036.67
2010	1,079.07
2011	1,938.85
2012	2,852.28
2013	7,378.21
2014	8,729.15
2015	10,079.02
2016	11,429.35

المصدر: بنك السودان المركزي ، إدارة الاحصاء ، قسم ميزان المدفوعات .

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الإتجاة العام لصادرات السلع الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي يوضح أن الزيادة تتم بمعدلات متباطئة وذلك نتيجة للحظر الإقتصادي المفروض علي السودان كذلك يلاحظ ارتفاع عائدات الصادرات الزراعية في العام 2004م نتيجة لإرتفاع الاسعار العالمية خاصة سلعتي الصمغ العربي والسمسم ثم بعد ذلك بدأت الزراعية في التزايد بمعدلات متناقصة كما سجلت الصادرات الزراعية في عام2007م تراجع ملحوظ ، ثم بعد ذلك بدأت في

التزايد نسبة لزيادة الكميات المصدرة في اعوام (2008 – 2009)م وفي العام 2013م زادت الصادرات الزراعية نتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية لكل من سلع الذرة الصمغ العربي السمسم كذلك شهدت الصادرات الحيوانية تذبذباً في الأعوام منذ(1997 - 2000)م وفي 2001م انخضت صادرات الثروة الحيوانية لدرجة العدم نتيجة لظهور مرض حمى الوادي المتصدع بالنسبة للضأن السوداني حيث منعت السعودية إستيراد المواشي السودانية بسبب عدم التأكد من خلوها من المرض ثم في عام 2006م بدأت صادرات الثروة الحيوانية بالزيادة بمعدلات متناقصة وفي العام 2013م بدأت صادرات الثروة الحيوانية في التزايد نتيجة لفتح أسواق جديدة في قطر الإمارات وأعادت السعودية الإستيراد ثم تزايدت في الأعوام 2014و2015و2016م .

المبحث الثاني

إختبار الفرضيات و مناقشة النتائج :

انه سيتم في هذا المبحث إختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة ومن ثم الوصول إلي التوصيات .

- **الفرضية الاولي إنخفاض معدل النمو الإقتصادي نتيجة للحظر الإقتصادي :**

وهذا ما تؤكده الدراسة حيث شهد النمو الإقتصادي في بداية الحظر الإقتصادي تراجع وتذبذباً واضحاً ما عدا عام 2001م حيث شهد تزايداً محلوظاً نتيجة لعائدات البترول والذي ادى بدوره الي زيادة دخول الأفراد بالإضافة الي الإستقرار السياسي والأمني ، ثم بعد ذلك بدأت معدلات النمو في التناقص نتيجة الي إنخفاض دخول الأفراد وضعف المشاريع الإنتاجية .

- **الفرضية الثانية إنخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الحظر الإقتصادي :**

وهذا عكس ما توصلت اليه الدراسة حيث أن الإستثمارات الأجنبية المباشر زادت بعد الحظر الإقتصادي نتيجة للإستثمارات الأجنبية المباشرة والمتدفقة من الصين و ماليزيا والدول العربية خاصة في مجال التعدين والزراعة ، ويتوقع أن ترتفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الاعوام القادمة خاصة تلك المتدفقة من الدول العربية والتي ترغب أن تستثمر في القطاع الزراعي والخدمي .

- **الفرضية الثالثة إنخفاض حجم الصادرات الزراعية نتيجة للحظر الإقتصادي :**

وهذا عكس ما توصلت اليه الدراسة حيث أن الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني شهدت تزايداً بمعدلات متناقصة خلال فترة الحظر الإقتصادي ويتوقع أن تزيد الصادرات الزراعية نتيجة للطلب العالمي علي الغذاء والذي يتمثل في الفول السوداني والسمسم والضأن والإبل و تعتبر من الصادرات الطبيعية والخالية من الكيميائيات والتي يعتبر الطلب العالمي متزايد عليها إلا أن هذا التزايد لايتناسب مع حجم موارد السودان الطبيعية ومقدراته الإنتاجية .

- **الفرضية الرابعة إنخفاض حجم التعاملات المصرفية بين السودان والدول الاخري نتيجة للحظر الإقتصادي :**

وهذا ما تؤكده الدراسة حيث نجد أن حجم التحويلات الجارية تتزايد بمعدلات متناقصة عدا في الاعوام 2006 و 2007 و2008 وذلك نتيجة إلي عائدات البترول وما شهده السودان من إستقرار سياسي وإقتصادي بالإضافة إلي زيادة عدد المغتربين السودانيين .

الفصـــل الخامس

النتائـــج والتـــوصيـــات

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

أ / نتائج تتعلق بالفرضيات :

1– أدى الحظر الإقتصادي إلي إنخفاض معدل النمو الإقتصادي وذلك نتيجة لإنخفاض دخول الأفراد وعدم وجود المشاريع الإنتاجية التي تستوعبهم .

2– أدى الحظر الإقتصادي إلي إنخفاض التحويلات الجارية التي تمر عبر الجهاز المصرفي السوداني .

3– إن الحظر الإقتصادي لم يؤدي الى إنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نتاج السياسات الإصلاحية والإقتصادية .

4– كذلك نجد أن الحظر الإقتصادي لم يؤدي إلي خفض حجم الصادرات الزراعية وذلك بسبب الطلب العالمي على الغذاء خاصة الطلب من قبل الدول الأسيوية .

ب / نتائج عامة :

1 – أدى الحظر الإقتصادي إلي إنخفاض قيمة العملة الوطنية (الجنيه السوداني) مقابل العملات الأجنبية .

2 – أدى الحظر الإقتصادي إلي إرتفاع معدلات التضخم نتيجة لإرتفاع أسعار السلع و الخدمات .

3 – أدى الحظر الإقتصادي إلي عدم وصول المعونات الخارجية خاصة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك عدم وصول القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

4 – أدى الحظر الإقتصادي إلي تراكم الديون الخارجية وعدم إعفاءها على الرغم من أن السودان قد استوفى شروط إعفاء الديون عن طريق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبيك) .

ثانياً : التوصيات

أ / توصيات تتعلق بالفرضيات :

1– تفعيل مصادر النمو الإقتصادي المختلفة وذلك عن طريق إنشاء المشاريع التي تستوعب الافراد وبأجور مناسبة مما يؤدي الي إرتفاع دخولهم .

2– العمل علي زيادة الجهود للمراسلات لخلق تعاملات بنكية بالخارج بالإضافة إلي إعطاء إمتيازات للمغتربيين حتي يستوعبها الجهاز المصرفي .

3 – العمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أولوياته .

4– تشجيع الصادرات الزراعية وذلك عن طريق ادخال التقنيات الحديثة وتوفير البنية التحتية لها مما يساعد على زيادة الصادر.

ب / توصيات عامة :

1 – زيادة الجهود لوزارة الخارجية والدبلوماسية السودانية لمحاولة رفع الحظر الإقتصادي .

2 – إصلاح قطاع التعدين عن طريق التعدين المقنن بدلاً عن التعدين الأهلي .

3 – توجيه الأموال نحو القطاعات الإنتاجية بدلاً من توجيها نحو الإستهلاك المظهري .

إقتراحات لبحوث مستقبلية :

1/ العقوبات الإقتصادية المفروضة علي السودان وأثرها علي تراكم الديون الخارجية خلال الفترة من (1997 -2017)م .

2/ الصادرات الزراعية في السودان ودورها في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

المـــــــراجـــــع

القرءان الكريم :

السورة - آل عمران – الأية (200) .

اولاً الكتب والمراجع :

2/ إبراهيم انس – 2001م – عبد الحليم منتصر – المعجم الوسيط – الطبعة الثانية .

3/ احمد مجذوب احمد علي - 2010م - الإقتصاد السوداني - دراسة في اداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2010 م - دار النشر هيئة الأعمال الفكرية - الطبعة الاولي .

4/ الهام وحيد دحام – 2013م - فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي – الطبعة الأولى .

5/ انطونيوس كرم – إقتصاديات التخلف والتنمية .

6/ هشام جبر – 2010م - إدارة المصارف – دار النشر العربية المتحدة للتسويق والتوريدات – الطبعة الثانية .

7/ مايكل ابديجان – 1988م - الإقتصاد الكلي – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولي .

8/ مجيد علي حسين – 2004م - عفاف عبدالجبار- مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي – وائل للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى .

9/ محمد عجيمة - إيمان ناصف – 2000م - التنمية الإجتماعية – قسم الإقتصاد كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – الطبعة الأولي .

10/ محي الدين فيروز أبادي – القاموس معجم المصطلحات الإقتصادية – مؤسسة الرسالة .

11/ توادرو ميشيل – 2006م - التنمية الإقتصادية – ترجمة – حسين حسن حمود- دار المريخ الرياض - الطبعة الثانية .

12/ عبد الوهاب عثمان شيخ موسي - 2001 م - منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الطبعة الأولي .

13/ عبدالوهاب عثمان – 2011م - منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان خلال الفترة من (2001 - 2011)م - الطبعة الثانية .

14/ عبدالوهاب عثمان – منهجية الاصلاح الاقتصاد في السودان – الجزء الثاني – الطبعة الثانية .

15/ عبد الرازق محمد حسين – 2004م - دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في التنمية الإقتصادية – دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن – عمان – الطبعة الأولي .

16/ علي لطفي – 1988م - التخطيط الإقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية – الدار الجامعية للنشر – الطبعة الأولي .

ثانياً الرسائل العلمية :

1/ عزالدين ادم ذوالنون – الآثار المتوقعة لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارة الخارجية – رسالة دكتورة – 2016م.

2/ سامية عبدالمنعم محمود - أثر الصادرات غير البترولية علي الناتج المحلي الإجمالي - السوداني جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – رسالة ماجستير 2016م .

3/ محمد عيسي موسي احمد - العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية في السودان- الخرطوم - رسالة ماجستير في الإقتصاد التطبيقي (غير منشورة)- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لسنة 2013م.
4/ عبد الرحمن ادم محمود احمد – دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في السودان - رسالة ماجستير في الاقتصاد العام(غير منشورة) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا العام 2012م .

5/ ندي مزمل إبراهيم دياب - اثر التمويل المصرفي لتنمية الصادرات غير البترولية – رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م .

6/ عادل محمد احمد صالح - اثر الإستراتيجية القومية الشاملة علي أداء الجهاز المصرفي في السودان – رسالة ماجستير في الإقتصاد (غير منشورة) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا العام 2008م .

7/ رانية صلاح الدين يوسف – دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – رسالة ماجستير – 2008م .

8/ عثمان الطيب المهدي احمد – قياس تكاليف الصادرات الزراعية بالتطبيق علي صادرات السمسم – رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية(غير منشورة) – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

9/ فتحية محمد سالم – الانتشار المصرفي وأثره في نشر الوعي المصرفي واستقطاب الودائع – رسالة ماجستير(غير منشورة) في البنوك والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2000م.

ثالثاً الندوات والمؤتمرات العلمية :

1/ ندوة علمية بعنوان – التكيف الإقتصادي عند رفع العقوبات الإقتصادية علي السودان - د. بابكر محمد توم – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية 2017م .

2/ برنامج المنتدى المصرفي رقم 105 – رفع العقوبات الإقتصادية عن السودان وتداعياته على القطاع المصرفي – يناير 2017م- أكاديمة السودان للعلوم المصرفية – مركز البحوث والنشرات والإستشارات .

3/ منتدي إتحاد المصارف العربية – بعنوان رفع العقوبات الإقتصادية إنعكاساتها الإيجابية على إقتصادنا ومصارفنا العربية وفرص فرص الإستثمار في السودان – فندق السلام روتانا 7مارس 2017م .

رابعاً التقارير المنشورة :

1/ بنك السودان المركزي - التقرير السنوي الحادي والخمسون –للعام 2011 .
2/ بنك السودان المركزي -التقرير السنوي الثاني والخمسون – للعام 2012 .

3/ بنك السودان المركزي - التقرير السنوي – الثالث والخمسون – 2013 .
4/ بنك السودان المركزي - التقرير السنوي – الرابع والخمسون – 2014 .

5/ بنك السودان المركزي – التقرير السنوي – الخامس والخمسون – 2015 .
6/ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2015م

خامساً :الإنترنت

1/ التجاني الطيب ابراهيم – ورقة علمية بعنوان رفع العقوبات الإقتصادية عن السوان وتداعياتة – 2017- منشورة في الجزيرة نت — الساعة 6 مساء .
2/ صحيفة السفير – مارس 2015م –العقوبات الإقتصادية وتأثيرها علي الأمن القومي للدول الإفريقية –essevir.mr/indes.php/287013-10-03-14-11-07/1251-2015-3-24-18-8-03-27hotml.

3/ ابوعبيدة احمد سعيد - صحيفة السوداني مارس 2014م– مقال الحظر الأمريكي والحلول الممكنة alsudani<sudannews<www.mugrn.net

4/ صحفية إستار تايمز – 2010م - (الحصار الإقتصادي مفهومه – أرشيف التاريخ الإسلامي)- www.stertimes.com/?t=2.

الـمـلاحـــق

ملحق رقم (1) البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة قبل الحظر الإقتصادي

السنة	التحويلات الجارية		الإستثمارات الأجنبية المباشرة	الصادرات الزراعية	النمو الإقتصادي
	خارجية	داخلية			
1989	580.8	35.1	-	386.6	8.9
1990	143.3	27.9	-	374.1	(5.5)
1991	127.9	13.1	-	305	7.5
1992	232.9	7.4	-	319.3	6.6
1993	84.9	10.1	-	324.8	4.6
1994	119.9	63.0	-	523.9	1.0
1995	346.2	306.8	-	555	6.0
1996	336.2	231.4	0.4	620.2	11.6

المصدر : تصميم الباحثين بالإعتماد على المعلومات من بنك السودان المركزي ووزارة الزراعة ووزارة الإستثمار الإتحادية و الجهاز المركزي للإحصاء .

ملحق رقم (2) البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بعد الحظر الإقتصادي

السنة	التحويلات الجارية		الإستثمارات الأجنبية المباشرة	الصادرات الزراعية	النمو الإقتصادي
	الخارجية	الداخلية			

1997	439.1	210.2	2.7	692.9	6.1
1998	731.9	366.7	370.7	857.38	8.2
1999	736.0	393.5	370.8	1,018.92	4.2
2000	690.2	453.2	327.67	939.18	8.4
2001	826.8	452.5	5,507.90	610	10.8
2002	1,120.4	454.5	2,358.83	927.19	6.0
2003	1,235.2	516.8	997.82	1,025.62	6.3
2004	1,632.8	509.6	1,543.59	1471	5.1
2005	1,933.7	620.4	3,000.37	1,267.7	5.6
2006	1,993.7	1,075.8	2,982.16	989.56	6.5
2007	2,500.2	2,117.9	4,950.98	709.39	5.7
2008	4,023.6	3,638.6	12,391.75	793.19	3.8
2009	2,973.8	1,961.5	2,887.20	1,036.67	4.5
2010	3,359.9	1,228.8	12,726.76	1,079.07	6.5
2011	1,651.8	741.4	4,510.91	1,938.85	3.9
2012	1,526.3	654.7	392.39	2,852.28	1.1
2013	2,148.9	436.0	10,422.14	7,378.21	5.4
2014	928.4	198.1	3,569.13	8,729.15	7.8
2015	1,283.7	370.5	217.33	10,079.02	4.9
2016	1,283.4	384.2	418.83	11,429.35	3.1

المصدر : تصميم الباحثين بالإعتماد على المعلومات من بنك السودان المركزي ووزارة الزراعة ووزارة الإستثمار الإتحادية و الجهاز المركزي للإحصاء .

ملحق رقم (3) : التحويلات الداخلة و الخارجة التي تمت عبر الجهاز المصرفي في الفترة من عام (1989 – 1996)م .

القيمة بملايين الدولارات

السنة	التحويلات الداخلة	التحويلات الخارجة	النسب

1989	35.1	580.8	%6
1990	27.9	143.3	%19
1991	13.1	127.9	%10.2
1992	7.4	232.9	%3.2
1993	10.1	84.9	%11.9
1994	63.0	119.9	%52.5
1995	306.8	346.2	%88.6
1996	231.4	336.2	%68.8

المصدر بنك السودان المركزي – منشورات

جدول رقم (4) : يوضح التحويلات الداخلة و الخارجة التي تمت عبر الجهاز المصرفي في الفترة من عام (1997 – 2016)م .

السنة	التحويلات الداخلة	التحويلات الخارجة	النسب
1997	210.2	439.1	%47.9
1998	366.7	731.9	%50.1
1999	393.5	736.0	%53.5
2000	453.2	690.2	%63.0
2001	452.5	826.8	%54.7
2002	454.5	1,120.4	%40.7
2003	516.8	1,235.2	%41.8
2004	509.6	1,632.8	%31.2
2005	620.4	1,933.7	%32.0
2006	1,075.8	1,993.7	%54.0
2007	2,117.9	2,500.2	%84.7
2008	3,638.6	4,023.6	%90.4
2009	1,961.5	2,973.8	%66.0
2010	1,228.8	3,359.9	%36.6
2011	741.4	1,651.8	%44.9
2012	654.7	1,526.3	%39.6
2013	436.0	2,148.9	%20.3
2014	198.1	928.4	%21.3

2015	370.5	1,283.7	%28.9
2016	384.2	1,283.4	%29.9

المصدر بنك السودان المركزي – منشورات

ملحق رقم (5) : قيمة الإستثمارات الإجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة من (1989 – 1996)م فترة ما قبل الحظر الإقتصادي .

حجم الإستثمارات الإجنبية المباشرة القيمة بالدولار

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	الطاقة والتعدين	القطاع الزراعي	الإجمالي
1989	-	-	-	-	-
1990	-	-	12,258,889	-	12,258,889
1991	120,000	82,335,000	-	-	82,455,000
1992	494,580	38,723,864	2,700,000	-	41,918,444
1993	22,127,090	56,072,584	-	10,380,827	88,580,501
1994	3,010,193	88,960,633	9,000,000	476,191	101,447,017
1995	47,611,856	7,539,922	33,500,000	8,796,553	97,448,331
1996	29,327,990	122,455,663	62,641,515	36,825,157	251,252,325

المصدر :وزارة الإستثمار الإتحادية – ادارة الإحصاء والمعلومات .

ملحق رقم (6) : قيمة الإستثمارات الإجنبية المباشرة في الفترة من (1997 – 1999)م فترة بعد الحظر الإقتصادي .

القيمة بالدولار

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	الطاقة والتعدين	القطاع الزراعي	الإجمالي
1997	36,453,839	16,825,273	298,727,801	61,891,851	413,898,764
1998	70,416,411	19,673,166	1,098,121,389	49,322,761	1,247,533,727
1999	64,652,037	34,614,632	999,200,000	3,414,488	1,129,581,157

المصدر : وزارة الإستثمار الإتحادية – ادارة الإحصاء والمعلومات .

ملحق رقم (7) : مبالغ المشروعات الإستثمارية الإجنبية المباشرة في السودان في الفترة من (2000 – 2016)م .

القيمة بملايين الدولارات

البيان	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع الزراعي	الإجمالي
2000	68.00	259.40	0.27	327.67
2001	5,445.95	59.79	2.17	5,507.90
2002	1,941.46	385.32	32.06	2,358.83
2003	349.10	276.68	372.04	997.82
2004	350.14	1,189.52	3.92	1,543.59
2005	907.85	2,077.25	15.26	3,000.37
2006	1,668.96	1,114.71	189.49	2,982.16
2007	3,036.81	1,602.76	311.42	4,950.98

2008	8,264.85	3,951.82	175.07	12,391.75
2009	845.91	1,918.84	122.45	2,887.20
2010	457.97	2,483.49	9,785.30	12,726.76
2011	194.71	4,210.10	106.09	4,510.91
2012	76.21	118.54	197.64	392.39
2013	800.82	8,879.51	741.80	10,422.14
2014	2,308.63	826.79	434.06	3,569.13
2015	60.43	111.20	45.70	217.33
2016	105.26	17.12	180.71	418.83
الإجمالي	26,777.84	29,465.33	12,543.77	68,786.94

المصدر: وزارة الإستثمار، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات .

ملحق رقم (8) : قيمة الصادرات الزراعية في الفترة من (1989- 1996)م فترة ما قبل الحظر .

السنة	قيمة الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)
1989	386.6
1990	374.1
1991	305
1992	319.3
1993	324.8
1994	523.9
1995	555
1996	620.2

المصدر: وزارة الزراعة - منشورات

ملحق رقم (9) : قيمة الصادرات الزراعية في الفترة من (1997 – 2016)م اي فترة ما بعد الحظر الإقتصادي .

السنة	قيمة الصادرات الزراعية
1997	692.9
1998	857.38
1999	1,018.92
2000	939.18
2001	610
2002	927.19
2003	1,025.62
2004	1471

2005	1,267.7
2006	989.56
2007	709.39
2008	793.19
2009	1,036.67
2010	1,079.07
2011	1,938.85
2012	2,852.28
2013	7,378.21
2014	8,729.15
2015	10,079.02
2016	11,429.35

المصدر: بنك السودان المركزي ، إدارة الاحصاء ، قسم ميزان المدفوعات .

ملحق رقم (10) : يوضح معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة (1989 –1996)م فترة ما قبل الحظر الإقتصادي .

السنة	معدلات النمو الإقتصادي %
1989	8.9
1990	(5.5)
1991	7.5
1992	6.6
1993	4.6
1994	1.0
1995	6.0
1996	11.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – منشورات .

ملحق رقم (11) : معدلات النمو في الفترة (1997 - 2016م) فترة ما بعد الحظر الإقتصادي

السنة	**معدلات النمو الإقتصادي %**
1997	6.1
1998	8.2

1999	4.2
2000	8.4
2001	10.8
2002	6.0
2003	6.3
2004	5.1
2005	5.6
2006	6.5
2007	5.7
2008	3.8
2009	4.5
2010	6.5
2011	3.9
2012	1.1
2013	5.4
2014	7.8
2015	4.9
2016	3.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – منشورات .